شؤون فلسطينية

٤
ايلول (سبتمبر) ١٩٧١



تتطلبه حالة الحرب . وهذه المقاومات هي من الامور العادية فقد سبق ان اصطدم بها الحزب البلشفي ولينين حتى اكتوبر ١٩١٧ »(٨) .

مرة اخرى ، ان مشكلة القيادات غاية في الاهمية ، ويجب ان تتم معالجتها بما يتناسب مع أهميتها والا كانت النتيجة مزيدا من التعقيد ومزيدا من الخيبة .

وختاما لا بد من التأكيد ثانية على أنه : اذا كانت المرحلة السابقة في العمل الفلسطيني مرحلة تجميع كمي تراكمي فالمرحلة المقبلة يجب ان تكون مرحلة تحويل نوعي واع لجميع طاقات الثورة باتجاه الهدف المنشود ، ففي مجال المنظمات لا بد من ذوبان فعاليات بعض المنظمات في بعض من اجل انتاج فعالية من نوع جديد لا تقوى عليها اية منظمة وحدها، وفي مجال التعبئة الجماهيرية يجب تحديد الاهداف المرحلية للجماهير وتعبئتها بشكل يتناسب مع هذه الاهداف وانهاء موقفها المتفرج وجعلها السياج الحامي للثورة ، وفي مجال النشاط السياسي الدولي يجب ان نكف عن البحث عن التأييد العقلي الكمي بل يجب ان نوجه هذا التأييد باتجاه عزل العدو وضربه في مواقع تحالفاته الاساسية ، وفي مجال التنظيم الذاتي للثورة يجب ان نطبق مفهوم الثورة داخل الثورة وان نسعى لاقامة علاقات تنظيمية لا شخصية متناسبة مع الاهداف المرسومة ، واذا كانت المراحل السابقة قد ركزت على التهيئة للثورة من خارج الارض المحتلة فعلينا الان ان نوجه الجهود لنقل مركز الثقل الى الداخل وتحويل ثورتنا من حركة في المنفى الى ثورة في منابتها الطبيعية ومما لا شك فيه ان ابطاء الثورة الفلسطينية في التحرك الواعي باتجاه المرحلة الجديدة سوف يزيد من طبيعة التعقيدات التي تواجهها اليوم ، وفي منطقة مثل المنطقة العربية معرضة للضغوط الاستعمارية المتواصلة وللمؤامرات الداخلية وغير محصنة بأيديولوجية واضحة بل مفتقرة الى الحد الادنى من المفهومات القومية والوطنية المتبلورة ، هناك خطر دائم في ان تقع الحركة التحررية في المنزلقات العديدة التي تنبع احيانا من طبيعة المرحلة نفسها واحيانا اخرى تكون نتيجة لتخطيط استعماري واع . ويجب ان تبتعد الحركة الوطنية الفلسطينية عن المفهوم الصوفي لحتمية الانتصار وان تضع نصب عينيها ان الانتصار (امكانية) لا تتحقق الا بجهد واع ومتصل ومنظم وفق ما تقتضيه كل مرحلة من مراحل العمل ، وان الحركات الثورية التي اخفقت او توقفت او ظلت تراوح في المراحل الاولى ربما كانت اكثر عددا من تلك التي تكللت جهودها بظفر حاسم . ان الامر الذي يجب التوكيد عليه دائما هو ان الانتقال من مرحلة الى مرحلة لا يجوز ان يترك تحت رحمة التلقائية والتسيب لانهما يتنافيان أصلا مع معنى الثورة الذي يتضمن فيما يتضمن القدرة على التصرف بالاشياء وتبديل الظروف بسرعة غير عادية لصالح المجتمع والانسان .

---

٨ ـــ دوبريه ، ريجيس ، **ثورة ضمن الثورة** ، ص ٧٥ . ومن الملاحظ انه قد جرى الاستشهاد بدوبريه اكثر من مرة في هذا البحث ، وليس يعني ذلك اعتبار كتابه ناسخا لما سبقه من الكتابات الثورية التي لم تجد الاشارة اليها نصا ، وكل ما في الامر ان دوبريه يتحدث عن التجربة الخاصة لثورات معاصرة في منطقة ذات شبه بالمنطقة العربية من نواح عديدة .

التعبئة الاردنية ضد المقاومة الفلسطينية قبل هجمة سبتمبر ١٩٧٠

خليل هندى

شنت السلطة الاردنية حملة تعبئة شديدة ومركزة ومخططـــة ومدروسة ضد حركة المقاومة ، ولئن كانت هذه الحملة قد اشتدت في أواخر العام ١٩٦٩ ، وتصاعدت باطراد الى أن انفجر الصراع حادا ومدمرا في أيلول ١٩٧٠ ، الا أنها كانت قد دخلت مراحلها التمهيدية بعد معركة الكرامة ، حين بدا واضحا للنظام ان حـــركة المقاومة تستقطب اهتمام الجماهير ودعمها بصورة متزايدة ، وان كل يوم جديد من حياة المقاومة يضيف الى قوتها قوة ويشل أكثر فأكثر اجهزة القمع التي يعتمد عليها النظام . ولسنا هنا في معرض التأريخ لهذه الحملة وتحديد مراحل صعودها وهبوطها ، مدها وجزرها . فنحن نهدف فحسب الى تبين الاتجاهات الرئيسية التي تقوم عليها وتتبع منطقها . كما اننا سنحاول دراسة العوامل التي مكنت النظام من النجاح في حملته مما يدفعنا الى القاء نظرة سريعة على التركيب البنيوي لبعض قطاعات السكان وعلاقتها بالنظام.

كان شرق الاردن حتى آب (اغسطس) ١٩٢٠ يشكل جزءا من مملكة فيصل العربية السورية ، لكن قوات الامن المحلية لم تكن قادرة على معالجة القلاقل العشائرية التي اعقبت طرد الفرنسيين لفيصل وحكومته من سوريه في صيف ١٩٢٠ . وحين وصل عبدالله بن الحسين الى معان في جنوب شرق الاردن في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ جلب معه كتيبة من المشاة يبلغ عددها ٢٠٠ رجل ، ثم انتقل الى عمان في نهاية شباط (فبراير) ١٩٢١ وصحبته هذه الكتيبة الى هناك . وعندما صارت قوات الامن الموجودة سابقا تحت امرته اصبح لديه القوات التالية : قوات الدرك الثابتة الموزعة على الالوية المنظمة وهي عجلون والبلقاء والكرك ، ويبلغ تعدادها ٤٠٠ رجل ، وكتيبة من الدرك الاحتياطي وعددها ١٥٠ رجلا وقوات الهجانة وعددها ١٠٠ رجل .

بدأ عبدالله يحاول فرض سيطرته على المجتمع العشائري المفتت ، ولما كان زعمـــاء العشائر يملكون قوة يستطيعون استخدامها ، فقد كان على عبدالله ان يؤمن لنفسه قوة مماثلة ان لم تكن متفوقة . ولكن القوات التي كانت في حوزته سرعان ما اثبتت ضعفها. ففي أيار ١٩٢١ نشبت انتفاضة عشائرية في الكورة قرب اربد كانت تعبيرا عن رفض العشائر لمحاولات دمجها في الوية وفرض سيطرة الحكومة المركزية عليها ، ولم تستطع قوى الامن ان تخمد هذه الانتفاضة . فكان لهذا الحادث ردود فعله الهامة ، اذ انه ادى بعبدالله منذ ذلك الحين الى حل مثل هذه المشاكل باسترضاء زعماء العشائر ومحاباتهم، كما انه اقنع سلطات الانتداب وعملاءهم في الاردن بعدم كفاية قوات الامن وبضرورة اعادة تنظيمها وزيادة سيطرتهم عليها ، فكلف الضابط البريطاني بيك بذلك ، فقام باعادة تنظيم القوات وانتهى من ذلك في خريف ١٩٢١ لتصبح قوات الامن على النحو التالي : ٣

سرايا فرسان وسريتا مشاة وبطارية مدفعية وحظيرة من المدافع الرشاشة وسرية اشارة . وكان هدف هذه القوات واضحا وهو قمع الانتفاضات العشائرية والحوادث الاخرى التي تخل بالامن وتتحدى سلطة عمان اي سلطة الامير ، وكذلك جمع الضرائب. وسرعان ما بدأت القوات العمل فقامت من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢١ الى شباط (فبراير) ١٩٢٢ بقمع انتفاضات في الكرك والطفيلة ، كما قمعت انتفاضة الكورة التي لم يكن عصيانها قد انتهى بعد . وفي صيف ١٩٢٢ قامت هذه القوة بمساعدة البريطانيين في رد هجمات الوهابيين من السعودية ، وفعلت ذلك ثانية في صيفي ١٩٢٣ و١٩٢٤ ، وخلال هذه الفترة كان على هذه القوات ان تعود للعب دورها الاساسي وهو القمع فقمعت ثورة العدوان في منطقة السلط في صيف ١٩٢٣ .

وفي نيسان (ابريل) ١٩٢٣ اعترفت بريطانيه بالاستقلال الذاتي لامارة شرق الاردن ، وفي أيلول (سبتمبر) أعيد تنظيم قوى الامن ودمجت بالقوة النقالة التي كان البريطاني بيك قد أنشأها قبل مجيء عبدالله ليتشكل من هذه القوات جميعا الجيش العربي تحت قيادة بيك . وبعد أن سوى عبدالله مسألة العدوان لمصلحته ، اتبع سياسة اقترن فيها استرضاء الوجهاء المحليين والزعماء العشائريين بتعزيز سلطته وتقوية موقفه عن طريق الجيش الذي لعب خلال هذه المرحلة (١٩٢٣ — ١٩٢٦) دور الحفاظ على الامن وفرض النظام وسيطرة الادارة المركزية . وتجدر الملاحظة هنا ان المجندين في الجيش كانوا في غالبيتهم الساحقة من الفلاحين القرويين وما تبقى منهم فمن ابناء المدن ، فقد كانت سياسة بيك تقوم على « انشاء قوة من العرب المستقرين والقرويين تستطيع تدريجيا السيطرة على البدو وتسمح لحكومة عربية ان تحكم البلد دون ان تخشى الزعماء العشائريين ودون تدخلهم »(١) . ولقد بقي البدو بالفعل بعيدين عن الجيش ومعادين له لانهم رأوا فيه اليد الطولى للحاكم المركزي.وظل البدو يمثلون بغاراتهم المتواصلة التهديد الاساسي للدولة ، وعلى الاخص في فترة ١٩٢٨ — ١٩٣٣ التي اشتدت فيها الغارات العشائرية . خلال ذلك وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠ ، وصل الكابتن جون جلوب، وشرع في تكوين القوة الصحراوية النقالة لمواجهة ضغط القبائل ، فكان ذلك حدثا هاما ترك اثره على التطور اللاحق للجيش الاردني ، فقد خطط لهذه القوة ان تكون عنصرا جديدا بدويا محضا في تركيبه وان يجري التجنيد لها من ابناء العشائر الرحالة وشبه الرحالة ، كما أريد لها ايضا ان تكون قوة ضاربة ذات قدرة على العمل في مناطق الصحراء الشاسعة . وقد نجح جلوب في السنوات العشر التالية في تجنيد البدو وفرض الهدوء عليهم باتباعه سياسة اقترنت فيها الحصافة الدبلوماسية باستعمال القوة العسكرية .

فلما قامت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين أدت الى توسيع وتقوية الفيلق (الجيش) العربي واضافة قوة أخرى من البدو اليه عرفت باسم القوة البدوية الميكانيكية . وقد قام الفيلق في الفترة من آذار (مارس) الى نيسان (ابريل) ١٩٣٦ بالتصدي لمجموعات مسلحة قدمت من سوريه الى لواء عجلون واستطاع ان يقمعها، وظل الفيلق يقوم بأعمال «حفظ الامن» الى ان اشترك في الحملة البريطانية السريعة على العراق في أيار (مايو) ١٩٤١ لاسقاط نظام حكم رشيد عالي الكيلاني ، واشترك ايضا في حزيران (يونيو) من السنة ذاتها في الحملة على فرنسه (فيشي) في سوريه ولبنان . ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية توسعت القوة الصحراوية النقالة من لواء الى ثلاثة الوية ونظمت لها قيادة على مستوى فرقة واقيم لها معسكر تدريبي في الازرق وزودت بعدد اكبر من الناقلات . وعند انتهاء الانتداب البريطاني واجه الفيلق العربي الحاجة الملحة الى ضباط مدربين فحلت هذه المشكلة بتدريب وترفيع ضباط الصف الذين كانوا ينتمون في غالبيتهم الى البدو .

وعندما نشبت حرب ١٩٤٨ في فلسطين واشترك فيها الجيش الاردني ، كان حينئذ يتكون من ستة آلاف رجل منهم ٤٥٠٠ يتولون مهام القتال . وفي الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٠

ارتفع عدد الجيش من ٦ آلاف الى ١٢ الفا ، وكان عليه في الفترة من العام ١٩٤٨ الى العام ١٩٥٦ ان ينشىء وحدات تقنية متخصصة ووحدات خدمات بعد ان كان في الفترات السابقة يعتمد في ذلك على القوات البريطانية في فلسطين . وكان من الطبيعي ان يجري التجنيد لهذه الوحدات من ابناء المدن ، فهي تحتاج حدا معينا من الثقافة والخبرة التقنية. ومنذ ذلك الحين اصبح تركيب الجيش الاردني كما يلي : البدو والفلاحون ، وخاصة البدو، في المشاة والمدرعات ، وابناء المدن في الوحدات الفنية والادارية ووحدات الادامة، اي ان القوة الصدامية للجيش بقيت بدوية في تركيبها ، مما مكن الجيش من ان يظل يلعب دور القوة القمعية منذ ذلك الحين وحتى وقتنا هذا ، فقام بقمع الحركة الوطنية في فترة ١٩٥٤ — ١٩٥٧ وحمى النظام في تشرين الثاني ١٩٦٦ عندما اجتاحت الاردن موجة من الغضب الجماهيري اثر حوادث السموع وتصدى للعمل الوطني الفلسطيني من تشرين الثاني ١٩٦٨ وحتى المجزرة الاخيرة في أيلول ١٩٧٠ وما بعدها .

تلخيصا نقول ان المهمة التي وقعت على عاتق الجيش الاردني منذ البداية كانت تأمين سلطة الامير عبدالله ومن ثم حفيده حسين على البلاد والوقوف في وجه اي محاولة لتحدي هذه السلطة وحماية العائلة المالكة من اي اخطار داخلية تتهددها . اي ان الجيش الاردني انشىء كقوة قمعية ولا يزال يلعب هذا الدور حتى الان . وبينما حصل الاردن على « استقلاله » عام ١٩٤٦ ، كان الجيش قد شكل ونما وتطور منذ العام ١٩٢١ ، اي ان الجيش قد سبق الدولة في نشوئه ويمكن القول ان الجيش ، بهذا المعنى ، هو الذي خلق الدولة(٢) .

البدو والجيش الاردني : قلنا فيما سبق ان القوات الضاربة في الجيش الاردني تتكون في غالبيتها من البدو ، وأوضحنا ان دخول العنصر البدوي حظيرة السلطة بدأ عندما شرع جلوب في تكوين القوة الصحراوية النقالة ، فكيف تسنى لجلوب تهدئة القبائل وما هي الاسس التي اتبعها في ذلك ؟ يرى جلوب ان بدو الصحراء كونوا جيش الفتوحات الاسلامي قبل ١٢٠٠ سنة وما زالوا يحتفظون بالروح القتالية ذاتها(٣) الناجمة عن عدم امتلاك البيت والارض الزراعية وعدم الاستقرار . كما يرى ان قيم المحارب متأصلة في النفس البدوية بفعل التاريخ الطويل من الغزو والغارات التي لا تشكل حاجة معنوية بحد ذاتها بل هي حاجة اقتصادية تنشأ مع الخلاف حول المراعي والبحث عن القوت في سني القحط والمجاعة . بالاضافة الى ذلك يرى جلوب ان عداء البدو للدولة المركزية ناتج عن عدم تمسك الدولة بالتزاماتها تجاههم وسعيها الى فرض الضرائب عليهم وعدم ترك الحرية لهم وعدم مكافأة شيوخ القبائل . وهو يدرك ان البدو برغم عدائهم لبعضهم بعضا وغزواتهم فيما بينهم ، ينظرون الى انفسهم كأحسن اجناس البشر ويحتقرون كل ما عداهم وكل صنوف العمل اليدوي(٤) . ولم يحاول جلوب ان يمس البنية التقليدية للمجتمع البدوي وقيم هذا المجتمع ، بل حاول على العكس من ذلك ان يستخدم هذه البنية وهذه القيم استخداما عقلانيا . فاستفاد من سيطرة شيوخ القبائل وابنائهم على افراد القبائل ، فجعل هؤلاء يوطدون الامن دون المساس بالعرف البدوي بل طبقا له . وعمد الى القضاء على الغزو والغارات بالقضاء على الحاجة الاقتصادية التي تدفع لها وذلك بتأمين مورد مالي دائم للبدو عبر الرواتب التي تدفع لمن يخدمون في الجيش منهم والهبات المالية التي تدفع لشيوخ العشائر . واستغل جلوب ترسخ قيم المحارب في البدوي لخلق الانضباط والطاعة في الجيش بالتدريب الدائم وجعل تمارين التدريب اساسا للترقية والترفيع ، كما أشبع الغطرسة البدوية باسباغ الامتيازات المالية والمعنوية على الجيش وبالباس البدو ألبسة مزركشة تبهر الانظار خاصة في المجتمع البدوي . ولا تزال هذه السياسة متبعة حتى اليوم مع بعض التعديلات التي ادخلت عليها . ولكن قبل ان نتطرق الى هذه المسألة علينا ان نجيب على السؤال التالي : اذا كان البدو قد شكلوا العمود الفقري للجيش الاردني عندما كان في بداياته ، فكيف تسنى

لهم عدديا ان يظلوا العمود الفقري له عندما تطور واتسع ، خاصة اذا ادركنا انه نما عدديا من ٦٠٠٠ رجل تقريبا عام ١٩٤٨ الى قرابة ٥٨٠٠٠ رجل في القوات المسلحة و٦٢ الفا في القوات المسلحة كلها عام ١٩٧٠(٥) ؟

يتضح من ارقام التعداد العام الوحيد الذي اجري في الاردن ، وهو تعداد عام ١٩٦١ ، ان مجموع عدد بدو الضفة الشرقية (بدو الالوية + بدو البادية) في ذلك العام بلغ ٨٠٤٨٧(٦) . ونستطيع ان نقدر عدد البدو في العام ١٩٦٩ اعتمادا على الطريقة التي اتبعتها النشرة الاحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الاردنية للعام ١٩٦٩(٧)، فهي تقدر عدد السكان في كل محافظة من محافظـــات المملكة على اساس معدلات التوالد والوفاة ، فاذا تبنينا معدل الزيادة في عدد سكان محافظة معان واعتبرناه هو ذاته معدل الزيادة في عدد السكان البدو(٨)، لوجدنا ان عدد السكان البدو في العام ١٩٦٩ يمكن تقديره بـــ ٩٦٠٠٠(٩) . ولقد بين احصاء عام ١٩٦١ ان نسبة الذكور من سن ١٥ الى ٥٠ سنة بما فيهم الذكور الموجودون وقت الاحصاء في ثكنات الجيش تبلغ ٢١،٥ ٪ من مجموع السكان البدو . فاذا افترضنا ان كل الرجال البدو منخرطون في الجيش ، وهذا أمر مبالغ فيه واعتمدنا النسبة السابقة نسبتهم الى مجموع السكان البدو لكان في الجيش أقل من ٢٠ ألف بدوي . وهذا يؤدي بنا الى النتيجة التالية التي اشارت اليها مصادر المقاومة عقب احداث أيلول : ان الجيش الاردني يجند بدوا من السعودية والعراق وسوريه . وهذه هي النتيجة ذاتها التي توصل اليها البروفسور فاتيكيوتس الاستاذ في معهد الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن في دراسته عن الجيش الاردني بين العامين ١٩٢١ و١٩٥٧ ، فهو يقول « ان رجال القبائل مـــن جنوب الاردن وصحاري سوريه والعراق الشمالية الشرقية والمناطق الواقعة على الحدود الشرقية مع المملكة العربية السعودية يستمرون في التدفق على الفيلق للانخراط فيه »(١٠) . ويلاحظ فاتيكيوتس ان هؤلاء يتركزون كباقـــي البدو في وحـــدات المشاة والمدرعات حتى ان نسبتهم في بعض الالوية فاقت النصف في العام ١٩٥٦ . ويستخلص من ذلك ان « هؤلاء المجندين يشكلون أساسا مجموعة من المرتزقة » ويستدرك قائلا «ان ذلك لا يعني ان الجنود البدو الذين يأتون من الاردن هم بالضرورة أقل ارتزاقا»(١١) . تنقلنا مسألة الارتزاق الى ما يمثل حجر الزاوية في سياسة النظام الاردني تجاه البدو ، الا وهو ربط البدو بالنظام اقتصاديا . فنظرة واحدة على الوضع الاقتصادي الانتاجي لبدو الاردن تكفي لاثبات ان البدو في الجيش الاردني ليسوا بالتأكيد « أقل ارتزاقا » ، وان النظام يشكل فعلا المعيل الاقتصادي للبدو بمجموعهم . ويتضح من احصاء عام ١٩٦١ ان ٨٦٪ من اليد العاملة البدوية تعمل في الزراعة التي تعني هنا في اغلب الاحيان رعي الماشية، وتتوزع النسب الباقية على عدة نشاطات اهمها البناء والمحاجر والخدمات (خصوصا الحراسة) . وبامكاننا ان نفترض دون الكثير من الحذر ان هذا التوزيع لم يطرأ عليه تغيير هام منذ ذلك الحين ، نظرا لان تغيير هذا التوزيع تغييرا ايجابيا يفترض وتيرة نمو اقتصادي مرتفعة يفتقر اليها الاردن وبرامج خاصة لاسكان البدو وتحويلهم الى الزراعة المستقرة وهذا ما لم يقم به الاردن . فاذا اخذنا بعـــين الاعتبار قسوة الاحوال الطبيعية بسبب الظروف الصحراوية وفقر أراضي الرعي تبين لنا ان رعـــي الماشية ، وهو العمل الانتاجي الذي تقوم به غالبية البدو ، لا يمكن ان يكون المورد الاقتصادي الاساسي لهم وتبين لنا مدى اعتمادهم اقتصاديا على السلطة عبر الخدمة في الجيش والهبات التي تقدم لشيوخ العشائر . ويحافظ النظام بل ويعزز موقع الجيش المتميز اقتصاديا واجتماعيا . فراتب الجندي الاردني مرتفع جدا بالمقارنة مع رواتب الجنود في الجيوش العربية الاخرى ولا يفوقه سوى راتب الجندي الكويتي . كما تقدم لافراد الجيش تسهيلات اقتصادية واجتماعية متعددة مثل شراء الحاجيات بأسعار مخفضة من دكان الجندي وتأمين الضمان الصحي لافراد الجيش وعائلاتهم والتسهيلات السكنيـــة

نسبة الانفاق الدفاعي الى الانفاق المحلي الكلي
(ملايين الدنانير الاردنية)

السنة	الانفاق الكلي العام	الانفاق الدفاعي	النسبة المئوية
١٩٥٩ — ٦٠	٣٠،٧	١٥،٨	٥٢
١٩٦٠ — ٦١	٣٢،٨	١٦،١	٤٨
١٩٦١ — ٦٢	٣٢،٩	١٦،٤	٤٨
١٩٦٢ — ٦٣	٣٧،٥	١٦،٨	٤٦
١٩٦٣ — ٦٤	٣٩،٣	١٨،٥	٤٦
١٩٦٤ — ٦٥	٤٣،٦	١٨،٥	٤١
١٩٦٥ — ٦٦	٤٦،٩	١٨،٧	٤٠
١٩٦٦	٣٨،٣	١٤،٣	٣٧
١٩٦٧	٥٥،٤	٢٠،١	٤١
١٩٦٨	٨٤،٦	٣٥،١	٤٢

المصدر : Jordan, Budget Department, *Budget Laws*

نقلا عن

Krunful, Fouad, *The Situation of Children and Youth in Jordan: Implications and Prespectives for Development*, Unpublished M. A. Thesis, A.U.B., August 1970.

لعائلات الضباط . وتتضح لنا ضخامة انفاق الجيش الاردني من دراسة الانفاق الدفاعي ونسبته الى الانفاق العام ، كما في الجدول اعلاه . ويتضح من هذا الجدول ان نسبة الانفاق الدفاعي الى الانفاق العام (انمائي + متكرر) تراوحت بين ٥٢٪ و٤١٪ ، اي ان الجيش ينفق او يكاد اكثر من كل وزارات ودوائر ومؤسسات وسلطات الدولـــة مجتمعة . وبالاضافة الى ذلك « يمكن الافتراض ان الجزء الاكبر من الانفاق الدفاعي يصرف على الاجور وغيرها من المصاريف المحلية »(١٢)، اي ان ضخامة الانفاق الدفاعي تعود الى المستوى المعيشي المرتفع الذي يحـــرص النظام الاردني على تأمينه للجيش ونخبه المميزة ، ذلك ان المصاريف التسليحية والانمائية للجيش الاردني تأتي عن طريق الهبات الاميركية والمساعدات العربية المخصصة لهـــذا الغرض . وتكاد المساعدات الاجنبية تذهب كليا للانفاق الدفاعي . وفي هذا الصدد يشير احد تقارير منظمة الزراعة والاغذية الدولية FAO الى ان بريطانيه كانت تقدم للاردن قبل العام ١٩٥٧ معونات مالية « وكانت هذه المعونـــات المسماة دعما للموازنـــة تخصص لتمويل الانفـــاق الدفاعي »(١٣) . ويصح الافتراض ان هذا هو الحال بالنسبة للمعونات الاميركية بعد العام ١٩٥٧ ، فالقول بما اذا كان الانفاق الدفاعي يعتمد علـــى العائدات المحلية او المساعدات الاجنبية أمر يعتمد في النهاية على الطريقة التي تنظم بها الدفاتر .

ومن بعد تأمين الامتيازات المادية للجيش ونخبه المميزة يجهد النظام للحفاظ على التوازن الدقيق داخل الجيش وضمان سيطرة العنصر البدوي على الوحدات الضاربة فيـــه ، فيحاذر النظام من فرض الخدمة الاجبارية لان ذلك يعني تحويل الجيش من قوة منتخبة الى قوة اكثر تمثيلا لمختلف قطاعات الشعب ، ولذا لم تفرض الخدمة الاجبارية الا بعد حرب حزيران ولهدف سياسي محدد وهو محاولة انضاب مورد التمويل البشري لحركة المقاومة بجر الشباب الى الجيش ولكن الخدمة الاجبارية الغيت بعد أزمـــة حزيران ١٩٧٠ عندما وضح ان هذه الخطوة ادت الى عكس ما قصد منها فأصبح الشباب يفضلون

الالتحاق بالعمل الفدائي على الانضمام للجيش وعندما أخذ النظام يعد نفسه لتفجير الصراع مع المقاومة ، مما دفعه الى الغاء التجنيد ضمانا لاستمرار احكامه لقبضته على الجيش عشية الصدام .

لم يغير انتماء البدو للجيش شيئا من قيمهم ؛ فبقيت هذه القيم تمارس أثرها على الضباط والجنود البدو في معايير سلوكهم وطريقة تفكيرهم ، ولم تحاول السلطة احداث اي تغيير على هذه القيم ، بل على العكس من ذلك سعت الى تثبيتها والاستفادة منها ، لانها احدى دعائم النظام ، فمحافظة البدو في الجيش وخارجه على قيمهم تعني حفاظهم على انغلاقهم الذي يعزلهم عزلا تاما عن اي تأثيرات سياسية او ايديولوجية ويجعلهم يفسرون كل تحرك سياسي مناهض للنظام او خارج عن اطاره مؤامرة حاقدة من العالم الغريب ، عالم الحضر ، عليهم . ولا ينبثق ولاء البدو للجيش من ضمير مهني نما لديهم عبر انتمائهم للجيش وخدمتهم الطويلة فيه — بل ينبثق من تصورهم للجيش قبيلة كبرى تضم كل العشائر في الاردن . ولا يعني هذا ان المجموعات التي تنتمي الى عشائر مختلفة تفقد احساسها بالانتماء للعشيرة لتكرس كل شعورها بالانتماء للجيش ، فروح التماسك بين أفراد العشيرة الواحدة تظل تمارس تأثيرها عليهم ، ولكن هذا لا يؤدي الى توتر بين المجموعات العشائرية المختلفة داخل الجيش بل تصبح العلاقة بين هذه المجموعات بعضها ببعض وبالجيش كعلاقة بطون القبيلة الواحدة ببعضها وبالقبيلة ككل . ويتدرج ولاء البدو صعودا من الجيش الى النظام فالملك الذي يلعب دور زعيم « قبيلة الجيش » وزعيم العشائر جميعا ، كما يلعب دور الجندي الاول والمحارب الشجاع مداعبا في البدو احترامهم للفروسية ، وهذا ما يفسر اهتمام النظام اهتماما شديدا بنشر صور للملك في البزة العسكرية المرصعة بالنياشين والاوسمة وصور له وهو يتدرب على استعمال السلاح ونشر اسطورة الملك — الطيار (اي الملك — الفارس الحديث) على نطاق واسع ، وكذلك مشاركة الملك لجنوده في اطلاق النار خلال المناورات . ويضيف الملك الى ذلك دور « السيد » الديني ، فهو « ابن بنت رسول الله » وهو « سليل الدوحة الهاشمية » ، ولهذا الامر اثره الكبير على البدو . فعلى الرغم من أن البعض يميل الى التقليل من أثر الدين على البدو ملاحظا انهم ما زالوا يحتفظون بالكثير من المخلفات الوثنية في عاداتهم وتقاليدهم وان الكثير من الامور المتعارف عليها لديهم على تناقض مباشر مع الاسلام الحنيف كالغزو والقتل والسلب والنهب والغزل والتشبيب ، الا ان ذلك كله لا يعني ان البدو غير متدينين ، انه يعني فحسب انهم متدينون كما يفهمون الدين ، اي أنهم متدينون على طريقتهم هم .

ولعل احصاءات العام ١٩٦١ عن الامية بين صفوف البدو هي الدليل الابرز على اهتمام السلطة بالابقاء على قيم المجتمع البدوي . اذ يتبين من هذا الاحصاء ان نسبة الامية بين السكان البدو (بدو الوية الضفة الشرقية + بدو الوية الضفة الغربية + بدو مناطق البادية) من سن ١٥ سنة فما فوق تبلغ ٩٦٫٢ ٪ ، اذ تبلغ بين سكان البادية ٩٨٫٥ ٪ وبين البدو من سكان الوية الضفة الشرقية ٩٤ ٪ . ويمكننا ان نفترض دون مجانبة الصواب ان نسبة الامية لم تقل في العام ١٩٦٩ عنها في العام ١٩٦١ بالشيء الكثير . ومما يبرر هذا الافتراض ان السلطة لم تقم خلال هذه الفترة بأي حملة لمحو الامية ، كما ان احصاء العام ١٩٦١ يبين ان عدد المدارس والصفوف الدنيا لا يتزايد مع السنين بشكل ملحوظ كما يحدث عندما يكون هناك توسع في الخدمات التعليمية ، ويظهر ذلك واضحا من خلال مقارنة عدد الطلاب في كل سنة دراسية ، اذ ان هذا العدد لا ينمو ، فقد كان عدد الطلاب من عمر ٧ سنوات ٢٧٨ طالبا ومن عمر ٨ سنوات ٣٣٤ طالبا ومن عمر ٩ سنوات ٢٢٨ طالبا ومن عمر ١٠ سنوات ٣٨٥ طالبا ومن عمر ١١ سنة ٣١٦ طالبا ومن عمر ١٢ سنة ٤٢٠ طالبا . ولا تعمل السلطة على ابقاء الامية في صفوف البدو حفاظا منها على القيم البدوية التي توظفها خدمة لها ولمصالحها فحسب ، بل أيضا لان الابقاء

على الامية في صفوف البدو داخل الجيش يعمل على عزل هؤلاء عن أي تأثيرات سياسية خارجية ويجعلهم غير مهتمين اطلاقا بتغيير النظام ، ذلك انهم لوساعدوا على قلب النظام فان موقعهم في أي نظام جديد لن يتحسن ان لم يصبح اسوأ ، وكذلك يضطر البدو بسبب من انتشار الامية بينهم الى اعتبار الجيش ملجأهم الوظيفي الوحيد وبذلك يتعاظم ارتباطهم به وبالتالي بالنظام . ولكن وعلى الرغم من مصلحة النظام الثابتة في ابقاء الامية منتشرة بشكل ساحق بين البدو ، الا ان الجيش الاردني يحتاج الى عدد من المتعلمين الذين يتمتعون بقدرات ثقافية ذات حدود معينة . وبدلا من أن يلجأ النظام الى مصادر تجنيد يتوفر فيها المتعلمون فيهدد بذلك التوازن الدقيق الذي نوهنا عنه داخل الجيش ، لجأ الى تعليم اعداد من البدو ، متبعا في ذلك سياسة تعليمية عبر عنها جلوب باشا بدقة حين قال « يجب ان يكون هناك تعليم ، وكلما كان التعليم اكثر كلما كان افضل ، هذا اذا كان تعليما جيدا ومفيدا وملائما للتلاميذ . ولربما امكن تعريف التعليم الملائم للبدو بأنه تعليم لا يحطم خلفيتهم الاخلاقية التقليدية ويعمل في الجانب المادي على تأهيل التلاميذ لنوع الحياة التي سيحيونها »[١٤] . أي ان هدف هذا التعليم هو ترسيخ القيم والعادات والتقاليد البدوية بين المتعلمين واعدادهم للجيش ، وجعل الجيش جماعة اولية لهم Primary Group .

في اول الامر ، انشىء في العام ١٩٤٨ جناح في مركز التدريب الاساسي للجيش اسمي جناح الثقافة وكان هذا الجناح يقيم الدورات الثقافية للضباط والجنود حسب مستوياتهم ومؤهلاتهم لاعدادهم لمراتب ووحدات الجيش المختلفة[١٥] . ثم تطورت مهمة هذا الجناح فأصبح في العام ١٩٥٧ يقبل الطلاب البدو من عمر ١٠ سنوات ليقضوا في الدراسة سبع سنوات ، ينتقلون بعدها الى الخدمة في الجيش[١٦] . بعد ذلك تطورت الخدمات التعليمية التي يقدمها الجيش فانطلقت لهدف أوسع هو توجيه ابناء العسكريين البدو والقبليين عامة بدل ترك هذا التوجيه للمدارس الحكومية او الخاصة حيث يمكن أن يتأثر هؤلاء بقيم « غربية » ، ويتضمن هذا الترتيب تزويد الجيش بملاكات من ابناء العسكريين جيلا اثر آخر مما يخلق عائلات وعشائر تتوارث مهنة الجندية فتصبح مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجيش فلا حياة لها خارجه وبلا علاقة معه .

وتغطي مدارس الجيش المراحل التالية : رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية والمرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية ، وهناك من رياض الاطفال روضتان واحدة في عمان والاخرى في الزرقاء ، وهما مختلطتان وطلابهما جميعا من أبناء أفراد الجيش وعلى الاخص ضباطه وهما في الاساس امتياز من امتيازات الضباط . اما المدارس التي تغطي المرحلة الابتدائية فقط فهي جميعا في البادية ومنها ما هو داخلي وطلابها جميعا من أبناء البدو ، وبعد أن ينهي تلاميذ هذه المدارس المرحلة الابتدائية يجندون في اقسام الجيش المهنية والفنية ، واما المدارس التي تغطي المرحلتين الابتدائية والاعدادية فطلابها من أبناء البادية وأبناء أفراد الجيش ، ويلتحق خريجو هذه المدارس بمدرسة الميكانيك في الجيش ومدارس الاسلحة الاخرى . أما المدارس الثانوية فيلتحق طلابها بعد تخرجهم بمدرسة المرشحين ليتخرجوا ضباطا[١٧] . والملاحظ ان هذه المدارس جميعا موجودة في الضفة الشرقية من الاردن منذ انشائها وحتى الان ، مما يؤكد ما اوردناه عن هدف هذه المدارس ، كما يؤكد هذا الامر ايضا ابقاء الجيش على مدارسه رغم التوسع الهائل الذي شهدته مدارس وزارة التربية والتعليم في عددها وقدراتها . وتشير جريدة « الاقصى » الناطقة بلسان القوات المسلحة الاردنية الى الدور الخاص الذي تلعبه هذه المدارس بقولها « تتحمل مدارس القوات المسلحة المسؤولية الكاملة في تعليم ابناء البادية واعدادهم ليكونوا جنودا صالحين ومواطنين منتجين في الاسرة الاردنية ... ومدارس قسم الثقافة في البادية ليست مؤسسة تعليمية فحسب ... فيقوم القسم بدور الوسيط بين سكان البادية وكثير من المؤسسات والدوائر الحكومية والاهلية ... »[١٨] . توفر هذه

المدارس اذن الضباط للوحدات الضاربة في الجيش (المشاة والمدرعات) بعد ان تكون قد انشأتهم على الولاء للجيش والنظام ، اما القسم الاخر من الضباط فيوفره الجيش عن طريق ترفيع ضباط الصف الى مرتبة الضباط ، ويكون هؤلاء في العادة قد قضوا عند ترفيعهم الى ضباط صف فترة طويلة في الجيش كثيرا ما تنوف على عشر سنوات ، مما يضمن ولاءهم اذ يفصل خلال هذه المدة الطويلة كل من تبدو عليه دلائل اهتزاز الولاء فلا يصل الى مرتبة ضباط الصف الا من كان ولاؤه موثوقا . ويلعب ضباط الصف دورا هاما في تأمين السيطرة على الجيش فهم يشكلون حلقة الوصل ما بين الضباط والجنود ويحاط الضباط الحضريون او المتعلمون في العادة بضباط صف من البدو فيعمل هؤلاء كحاجز يحول دون الضباط والاتصال المباشر بالجنود .

حملـــة التعبئـــة

١ ــ الدعاية والتحريض

قامت السلطة بحملة دعاية وتحريض كثيفة ضد المقاومة في صفوف الجيش وبين البدو ، وعلى الرغم من ان هذه الحملة بلغت ذروتها في الفترة ما بين حزيران (يونيو) وأيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وما بعد احداث ايلول ، الا انها تعود في اصولها الى الفترة التي تلت حرب حزيران مباشرة ، بل وترجع في بعض هذه الاصول الى ما قبل حرب حزيران . وقد استخدم النظام الاردني في دعايته وتحريضه وسائط متعددة تتراوح ما بين الكلمة المكتوبة والكلمة المحكية والصورة والشائعة ، ويمكن القول أن ابرز هذه الوسائط هي : ١ ــ **الشائعات** : وهي سلاح طالما استخدمه النظام الاردني ومخابراته بحذق ومهارة وعلى نطاق واسع . يتبجح احد رجال النظام في مقابلة اجريت معه قائلا : « اننـــا نستطيع ان ننشر شائعة في عمان خلال ساعتين فقـــط لتنتقل مـــن ثم الـــى بـــاقي المملكة »(١٩). وتلعب الشائعات دورا فعالا لانها تتوجه الى اوساط تسود فيها الامية ولان البدوي ، والى حد ما الفلاح ، يتقبل الشائعات ويتناقلها فالبدوي محدث بـــارع وتستهويه الرواية ونقل « الاخبار » . ٢ ــ **الجريدة** : تصدر دائرة التوجيه المعنوي في الجيش الاردني جريدة اسبوعية ظهرت في بعض الاحيان يوميا واسمها « الاقصى » . وقد صدر العدد الاول منها في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ . وتطبع هذه الجريدة خمسة عشر الف نسخة توزع اربعة الاف نسخة منها خارج الجيش ويوزع الباقـــي داخله . وهي تلاقي اقبالا في القطاعات شبه الامية في الجيش لانها مزدانة بالصـــور الملونة ولانها تتعمد البساطة والسذاجة . ٣ ــ **المجلة** : تصدر دائرة التوجيه المعنوي مجلة شهرية اغلب موادها دينية وفيها بعض الشعر وهي توزع على قوات الجيش بوصفها قراءة ترفيهية . ٤ ــ **سلسلة الكتب** : وتصدرها ايضا دائرة التوجيه المعنوي، وقد صدر منها حتى الان ثلاثة كتب عن تاريخ الجيش الاردني كتبها جميعا اللواء معن أبو نوار رئيس الدائرة . واحد هذه الكتب عن اللواء المدرع الاربعين واخر عن معركـــة الكرامة ، كما اصدرت الدائرة ايضا كتابا عن أحداث ايلول (سبتمبر) . ٥ ــ **البرامج الاذاعية** : يعد الجيش برنامجا يوميا يذاع من اذاعة عمان لمدة خمس عشرة دقيقة . ٦ ــ **البرامج التلفزيونية** : أعد الجيش حتى الان قرابة عشرين برنامجا تلفزيونيا معظمها عن وحدات الجيش المختلفة ومقابلات مع قادة هذه الوحدات ، ومنها برنامج عن الثورة العربية الكبرى وبرنامج عن القوات الخاصة واخر عن اللواء المدرع الاربعين ، واخر عن « الجيش الشعبي » . ٧ ــ **المفكرة اليومية الرسمية** : وهي سجل للاحداث يوزع على الضباط في الوحدات ويمكن لهم ان يقراوه على الجنود كما يفعلون احيانا . ٨ ــ **الرسائل الداخلية** : وهي رسائل يوجهها الى رتب الجيش جميعا قائد الجيش او رئيس الاركان او الملـــك .

لم تتعرض مواد الاعلام المكتوبة والمذاعة علنا للعمل الفدائي قبل أزمة حزيران ١٩٧٠ . فقد كانت الدعاية المضادة للعمل الفدائي تعتمد حينذاك على الشائعات والمفكرة اليومية

الرسمية والرسائل الداخلية بينما لعبت وسائط الاعلام العلنية دور تعزيز مكانة الجيش ومنزلته الادبية والمعنوية واشباع النهم البدوي الى المديح والشعور بالتفوق . ويمكننا استخلاص الاتجاهات الرئيسية للدعاية والتحريض في الجيش بدراسة جريدة «الاقصى» والرسائل والخطابات الملكية . وابرز هذه الاتجاهات هي : امتداح الجندي ، واستثارة النعرة الاقليمية، ودفع الجنود الى الاحساس بأن كرامتهم مجروحة وذلك بترويج قصص مختلقة في معظمها عن الاهانات التي يوجهها الفدائيون للجنود ولكرامـــة الجيش ، واستخدام الدين لحقن الجنود بالحقد على العمل الفدائي ، ونشر شائعات عن فظائع مزعومة يرتكبها الفدائيون ، ومحـــاولة ربط المقـــاومة بالعدو الاسرائيلي فـــي ذهن الجنـــود .

آ ــ **امتداح الجنود والبدو** : الجندي البدوي فردي أساسا ويميل الى التفاخر بالنفس ويشكل العطش الى المديح والتفوق المفتاح الاساسي لشخصيته ، وقد كانت حملـــة التعبئة المعنوية في الجيش تداعب فيه هذه الخصال وتحاول استثارتهـــا واشباعهـــا فتمتدح فيه الانتماء البدوي والخصال البدوية ، فهو قد « تربى في ظل البادية الاردنية فشب بدويا اصيلا يحمل في نفسه كل ما في البداوة من شهامة وشجاعة وفروسية»(٢٠) . و« نشأ نشأة البدوي الاصيل الذي يغار على كرامة امتـــه فيأبى الهوان مهما كـــان الثمن »(٢١) . وهو من ابناء العشائر « التي قدمت للوطن كثيرا من خيرة ابنائها قربانـــا على طريق التحرير والعودة »(٢٢) . ويبلغ الامر حد الاسفاف عندما نجد شيئا كالتالي : « ان الذي يقول عن الجندي العربي الاردني كلمة واحدة تحاول ان تقلل من قدره ولو مثقال ذرة منحط بلغ به انحطاطه المستوى الذي لا يستطيع ان يرتفع بعده الى كعب حذاء الجندي الاردني »(٢٣) .

ب ــ **استثارة النعرة الاقليمية** : الاردن بلد الاردنيين ، اما الفلسطينيون فدخلاء ، وهم لا يشعرون بالانتماء للاردن وهم أساس البلاء وسبب الخراب والدمار ! هكذا كـــانت دعاية السلطة تصور الامور للجندي . فنجد في جريدة « الاقصى » بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٠ في الصفحة الرابعة ما يلي : « من أطفأ النور في عمان ؟ من قتل الحركة في بعض شوارع العاصمة ؟ وجاءني الجواب فورا ، الخفافيش التي تكره النور وتخافه . أبناء الظلام الذين خططوا ورسموا في سراديب جمهورياتهم ... وهنـــا سطعت من أعمـــاق الظلام حقيقة لن أنساها : حقيقة الانتماء . فالذين جذورهم ضاربة في أعماق تربة هذا البلد منذ فجر التاريخ عبر جهدهم وعرقهم لبنائه لن تطاوعهم قلوبهم على كسر قنديـــل زهرة في أرض هذا البلد .. هؤلاء لن تطاوعهم قلوبهم على كسر قنديل زهرة في السلط ومعان والطفيلة لانهم من تراب هذا البلد جبلوا ومن مائه شربوا وتحت حرارة شمسه نضجوا وترعرعوا » . ولا يقتصر الامر على كون الفلسطينيين دخلاء علـــى الاردن ، بل ان الامر يتعدى ذلك ، فالفلسطيني ايضا لا يتحلى بالخصال الحميدة فهو يقـــابل المعروف الذي أسداه له الشعب الاردني بالاساءة والاحسان بالجحود ! فنجد في جريدة « الاقصى » بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٠ عمودا بتوقيع « جندي اردني من أصل فلسطيني » يقول : « والله ان هذا الشعب الاردني عظيم ونبيل وشجاع وشهم ... والله انه ما صنع شعب اكثر منه لقضية فلسطين ولم يحب شعب اخر اكثر منه شعب فلسطين » وبعد أن يلفت النظر الى أن الشعب الاردني « اقتسم » مع الشعب الفلسطيني « الخبز والماء والهواء والارض والمأوى والتراب والعمل والرزق والحياة والايام حلوها ومرها ... وقدم له الشهداء الابرار شهيدا بعد شهيد فلم يبق بيت اردني واحد الا ومنـــه شهيد » يقول « ان الذي وجدناه هنا في الاردن نحن الفلسطينيين لن نجده في أي دولة على وجه هذه الارض . وابسط مبادىء الاخلاق ان لا يسيء احد الى الاردن ... ان من يعتدي على الاردن قولا او عملا عميل صهيوني مأجور او اسرائيلي معتد غاشم» . وبعد انتستثير دعايـــة السلطة النعرة الاقليمية تلقي بمسؤولية ذلك على الفلسطينيين ،

فتتهم « الاقصى » « فئة ضالة » بأنها تنشط و« تثير الفرقة وتغذي النعرة وتوقظ الحقد وتؤجج لهيب الاقليمية الضيقة هادفة من ذلك الى تصديع الوحدة الوطنية وتمزيق الصف الواحد ... »(٢٤).

ج ــ **ايهام الجيش ان الفدائيين يتعمدون اذلاله** : حاولت دعاية النظام ما وسعها من جهد ان تصور للجيش ان الفدائيين يتعمدون اذلاله واهانته . فدأبت المفكرة اليومية على ايراد عدد هائل من الحوادث يوميا عن فدائيين اهانوا جنودا او قتلوهم او جرحوهم او جردوهم من سلاحهم او طردوهم من الاماكن العامة . وكانت المفكرة تؤكد على حوادث تجريد الجنود من سلاحهم لان ذلك يستثير في الجندي البدوي احساسا بجرح عميق في كبريائه لان السلاح الفردي بالنسبة للبدوي جزء منه ولا تكتمل رجولته وفروسيته الا به . وعمدت اجهزة التعبئة المعنوية الى ايهام الجنود بأنهم لا محالة سيتعرضون للاذى اذا ذهبوا الى المدن وخاصة مدينة عمان ، وكانت تنصحهم بان يستبدلوا ثيابهم العسكرية بثياب مدنية اذا ارادوا الذهاب ، وفي النهاية منعت الاجازات بحجة الحفاظ على سلامتهم وترك للشائعات ما تبقى من أمر ، فاثار ذلك في نفوس الجنود شعورا بالمهانة والحقد ، وهذا ما يفسر سلوك الجيش سلوكا وحشيا في عمان، فقد كان الجنود يظنون انهم يثأرون لانفسهم من المدينة التي صور لهم أنها « طالما اذلتهم واهانتهم » .

د ــ **استخدام الحافز الديني** : استخدمت السلطة سلاح الدين في تعبئة الجيش ضد المقاومة ، وذلك وعيا منها لسيطرة الدين سيطرة بالغة على الاوساط التي يجند منها الجيش الاردني مادته البشرية . وقد صورت دعاية النظام للجنود ان صراع السلطة مع المقاومة صراع بين الالحاد والايمان ، واستفادت في ذلك الى حد ما من الفجاجة التي كانت بعض المنظمات تطرح بها التزامها الفكري بالماركسية والحملة التي قامت بها هذه المنظمات في عيد ميلاد لينين المئوي . فصورت للجنود الماركسية الحادا واباحية وفسقا وتهتكا . وقامت السلطة بتذكير الجنود عشية احداث أيلول (سبتمبر) بأنهم مسلمون وبأن من واجب المسلم ان يقاتل الملحدين ، فوزعت على كافة المسلمين في الجيش نسخا من القرآن بحجم الجيب ووجه مشهور حديثه الجازي ، رئيس الاركان ، بتاريخ ١٥ أيلول رسالة يتحدث فيها عن اهداء « كل ضابط وضابط صف وجندي اثمن أمانة واعزها (القرآن) ليضعها كل واحد منكم في جيبه الايمن ويضع شهادة تعيينه في جيبه الايسر » . وكانت دائرة التوجيه المعنوي قد شنت في صفوف الجيش حملة ضد « الالحاد » واستخدمت في ذلك الأئمة الملحقين بالوحدات العسكرية فكان هؤلاء يلقون في الجنود دروسا ومواعظ تحض على محاربة الالحاد والملحدين لئلا يودي الالحاد بالجميع الى التهلكة ولئلا يكون الجميع فتنة للذين كفروا .

ونجد فيجريدة « الاقصى » بتاريخ ٢٦ اب (اغسطس) ١٩٧٠ قصة قصيرة تلقى ضوءا على المنحى الذي نحته الدعاية المضادة للمقاومة الملحدة في صفوف الجيش . القصة هذه على شكل حوار يختلط فيه صوت الجندي بصوت شاب « انيق » جاء ليحدثه عن الوطنية .

« الجندي يصلي : الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ...
وقاطعه الشاب : ما سمعت ان ماركس قال ...
وارتفع صوت الجندي : اياك نعبد واياك نستعين ...
قال الشاب : اما انجلز فقال ...
وغردت تلاوة الجندي : قل اعوذ برب الناس
وقال الشاب : شو بدك بهالحكي الدين افيون الشعوب .
وارتفع صوت الجندي مصليا : من شر الوسواس الخناس ...
قال الشاب : الرجعية هي اللي ... »

يكمل الجندي صلاته ليستدير ويهدد الشاب بأنه سيستخدم القوة فـ « نهض الشاب ونفض سرواله الضيق ودفع غرته الطويلة عن جبينه المغندر وانسحب يهز ردفيه هزا واختفى برقة ودلال . » « وبقي الجندي جالسا ورفع يديه الى السماء وقال : ... يا ربي انصر الحسين وجنوده ... جنود محمد على الصهيونية والصهيونيين والكفار الملحدين » .

اذن ، المقاومة تتحدث عن الوطنية والرجعية ولكنها لا تفعل ذلك الا لتنشر الماركسية والالحاد ! ولردعها يجب ان تستخدم القوة او على الاقل التلويح بها ، والنصر المؤزر في جانب المؤمنين بصورة أكيدة فالملحدون مخنثون ! وحرب المؤمنين ليست على الصهيونية والصهيونيين فحسب بل انها تشمل ايضا الكفار الملحدين !

وقد ركزت دعاية النظام على هذا الجانب خلال احداث ايلول (سبتمبر) ذاتها مصورة المعركة التي تدور رحاها على انها معركة بين الالحاد والايمان . فقالت اذاعة عمان مثلا عند اعلانها نبأ تدمير مطبعة جريدة « الشرارة » الناطقة بلسان الجبهة الشعبية الديمقراطية : « قبل قليل اخرس صوت عميل حاقد ، صوت طالما نفث سمومه عليكم ، محاولا سلخكم عن ماضيكم وتقاليدكم ودينكم » . وبعد احداث أيلول ألقى النظام بوزر المجزرة وتبعتها على الملحدين . فتقول « الاقصى » في ١٩٧٠/١٠/١٣ في الصفحة الاولى : « وقعنا في الفخ (فخ أيلول) عندما اشعل الملحدون العاملون في الظلام الفتنة العمياء في اردننا الصامد .. ففي أيلول تحركت عناصر الشر الملحدة فنفذت مخططات واسعة النطاق ادت الى تأليب الرأي العام العالمي كله ضدنا ... » وليس الملحدون مسؤولين عن احداث أيلول فحسب ، ولكنهم مسؤولون ايضا عن بقاء الاحتلال حيث هو . تقول « الاقصى » على الصفحة السادسة من العدد نفسه « هيهات ان يعود الوطن الذبيح والاقصى الجريح ويلتئم الشمل ما دام هناك من يعيث في البلد خرابا وفسادا ليخدم حفنة من الناس باعت ضمائرها للشيطان ولزمرة من الملحدين الحاقدين المارقين » . وتحاول دعاية السلطة ان تصور « النصر » الذي أحرزه النظام في أيلول على انه ليس الا فعل ايمان . يقول حابس المجالي ، القائد العام للجيش ، في رسالة وجهها الى عموم الرتب في القوات المسلحة بمناسبة عيد الفطر : « أحيي ايمانكم بعقيدتكم وبرسالتكم السامية التي تحملونها والتي بقيت وستبقى راسخة في نفوسكم تتحدى كل حملات التشكيك والالحاد والجحود » .

هـ ــ **ربط المقاومة بالعدو الاسرائيلي** : عمدت دعاية السلطة في صفوف الجيش الى القول انه على الرغم من « التناقض الظاهري » بين المقاومة واسرائيل الا انهما في الواقع وجهان لعملة واحدة ! فالمقاومة او على الاقل اجزاء منها تعمل لصالح اسرائيل ومخططات اسرائيل . ويجد هذا الخط الدعاوي اصوله في الحملات التشكيكية التي كانت تشن على العمل الفدائي قبل حرب ١٩٦٧ عندما كان يقال ان العمل الفدائي يهدف الى توريط الدول العربية في حرب مبكرة مع اسرائيل تستطيع اسرائيل فيها احتلال اراض عربية جديدة . وقد اعتمدت دعاية السلطة الفكرة الاساسية التالية : تقوم المقاومة بخلق تناقضات في الجبهة العربية فتضعفها وهي في ذلك متواطئة مع اسرائيل او على الاقل تخدمها . يقول الملك في رسالة وجهت الى عموم الرتب في الجيش بتاريخ ٢ آب (اغسطس) : « ثبت لي بما لا يدع مجالا للشك ان قوى الاعداء التي دست في الصفوف من دست وهيأت بيننا من هيأت لتنفيذ اغراضها ومراميها ... كانت وراء الاستفزازات التي تعرضنا لها في الشهرين الماضيين في القوات المسلحة والصفوف الخلفية سواء بسواء ... » وفي مقال نشرته جريدة « الاقصى » بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) بعنوان « أهداف الحرب النفسية الاسرائيلية » ، تعدد الجريدة هذه الاهداف بأنها خلق التفرقة والشك بين الدولة والشعب واثارة النعرات الاقليمية وخلق الحقد والبغضاء بين الجيش والمقاومة وتدمير الاقتصاد الوطني الاردني واشاعة الكفر والالحاد وزعزعة الايمان بالله

واضعاف العقيدة الاسلامية ومفهوم الجهاد في سبيل الله . ثم ينتقل المقال الى معالجة كل هدف من هذه الاهداف على حدة غامزا من قناة المقاومة دون ان يسميها مشيرا الى انها تحقق لاسرائيل اهداف حربها النفسية فيقول في تفصيله للهدف الاول مثلا : « منذ نهاية حرب حزيران (يونيو) حتى هذا اليوم والعدو يحاول خلق التفرقة والشك بين الحكومة اي حكومة اردنية والشعب الاردني ... فتارة يتهمها بالرشوة وتارة يتهمها بصورة غير مباشرة بأنها تنوي الهجوم على المقاومة الفلسطينية . وبواسطة اعوانه هنا يحاول العدو اثارة الاشاعات وتعميق اي خلاف بسيط حتى ينمو ويكبر لتحدث الفرقة والشك » .

وقد استغلت الدعاية الاردنية حوادث خطف الطائرات التيسبقت احداث أيلول لتؤكد ان الخطفانما قصد بهاعطاء الفرصة للعدو كي يضربضربته . ففي ٩/١٦نشرت «الاقصى» مقالا قالت فيه « اما ما هو متوفر لدينا من معلومات فيدل على ان اسرائيل تحاول الضغط بكل وسيلة لاقحام الدول المعنية بخطف الطائرات ... في عملية مشتركة ضد الاردن تستفيد منها اسرائيل بالقضاء على القوات المسلحة الاردنية والمقاومة وتدمير الدولة كاملة » واضافت « الاقصى » تقول « يتطلب هذا الموقف منا ... ان ننتبه انتباها شديدا لكل تحركات خارجية او داخلية حتى لا تكون لعدونا فرصة مهما كانت... وكل انسان مواطن واع يعرف ويفهم ان الوطن لا يدافع عنه بالفوضى والاقتتال فيما بيننا » .

وترتفع نغمة ارتباط المقاومة باسرائيل لتغدو ضجيجا واتهاما مباشرا . ففي ١٦ ايلول (سبتمبر) قالت « الاقصى » على صفحتها الاولى : «لصالح من كل الذي حدث ؟ لصالح اسرائيل . لصالح من يدعو الداعون الى اضراب المعلمين ومنع الثقافة عن اطفالنا وطلابنا ؟ لصالح اسرائيل . لصالح من يدعو الداعون الى الاضراب فيتعطل بناء الوطن وتقتل الحركة فيه وتغتال الحياة في ربوعه وتنتشر الفتنة بعد ان ماتت ؟... لصالح اسرائيل ... لماذا يسمى الجيش بالعملاء ، لماذا كل هذا التجرح والشتم ضد الجيش الاردني الذي قدم الشهداء الابرار والدماء الزكية . لصالح من كل هذا ؟ لصالح اسرائيل ... » . وبعد أيلول عمدت دعاية السلطة الى تصعيد اتهامها فلم يعد العمل الفدائي يعمل لصالح اسرائيل بل اصبح اسرائيليا . ففي ١٩٧٠/١١/١٨ كتبت «الاقصى» تحت عنوان « الكذبة العظمى » تقول «ليس صوت فلسطين ذلك الذي يذاع من دمشق. يجب التدقيق على موجاته والتأكد من انه لا يصدر عن اذاعة سرية اسرائيلية تهدف الى ايجاد فتنة جديدة في وطننا الحبيب » . ويتهم المقال الاذاعة بأنها وصفت جنود القوات المسلحة بأنهم « عملاء » ثم يقول أن من « يدعي انه عربي ويحاول بمثل هذه الاقوال ان يجر العرب الى الحقد والضغينة ليس عربيا ابدا بل اسرائيليا بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، فابحثوا عنه وامنعوه » .

و ــ **الفظائع المزعومة التي يرتكبها الفدائيون** : عمدت وسائط دعاية السلطة وخاصة الشائعات الى ترويج قصص مختلقة عن فظائع يقوم بها الفدائيون من قتل واغتصاب للنساء وهتك للاعراض وسرقة ولواط ودعارة في القواعد وما الى ذلك . فمثلا في البيان الذي أعلن فيه الملك اعفاء الشريف ناصر وزيد بن شاكر اثر ازمة حزيران (يونيو) يقول « اما الحالة في عمان فهي كما يلي : تتواجد فيها بعض العصابات المسلحة تباشر السلب والنهب والقتل وهي تتعرض لاقسى ما عانت » . وهذه الامور فظيعة وبشعة بحد ذاتها ! ولكنها تصبح اكثر بشاعة وفظاعة عندما تحدث من وراء ظهر الجندي الذي يجود بدمه على خطوط النار بينما الاخرون يفعلون مثل هذه الامور في المؤخرة ! تقول جريدة « الاقصى » في ١٩٧٠/٦/٢٥ « أخي الجندي ، انت تقدم روحك ودمك من اجل الوطن والمواطنين جميعا ... انت تقدم حياتك لتحافظ على حياة كل رجل وامرأة وكل طفل من ابناء شعبك ... فماذا نقدم لك . والله ان العقل والقلب يعجزان عن التفكير

بذلك . ولكن ... ولو كتلميح بالعرفان والتقدير ، ولو كاشعار لك بأننا نعرفك ونعرف ما تعطي . ان لا نؤذيك في بيتك وأمن اسرتك . ان نحفظ ظهرك من طعنة العدو واعوانه... » والسلطة وعلى الاخص جيشها، هي الكفيلة بتقويم الحال ورد الامور الى نصابها . يقول الملك في رسالة الى رئيس هيئة أركان الجيش نشرت في جريدة «الاقصى» في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٠ « ... وبمثل ما ينبغي ان يكون قائد المنطقة مسؤولا مسؤولية كاملة عن انضباطية قواته وانتظامها ، ينبغي أن يكون مسؤولا مسؤولية كاملة عن حفظ الامن والنظام في منطقته ... لتفويت الفرصة على كل من يمني نفسه بالعبث بأمن البلد وسلامة المواطنين » فيرد رئيس الاركان قائلا « الوطن المنظم يا مولاي هو الوطن المنتظر ، والفوضى هي التي تهزم الوطن قبل أن يهزمه العدو ، ولن نرضى ونحن نواجه العدو الغادر عند النهر وعلى طول خط القتال ان تعم الفوضى خطوطنا الخلفية ... » وما هذا الحرص البالغ على الامن الا لان « أمن الوطن كله يبدأ بأمن المواطن : أمنه من حريته . أمنه على عياله وعرضه وماله . أمنه على عمله واستقراره وانتاجه . أمنه على دولته وشعبه ومواطنيه . أمنه على شرفه وكرامته وانسانيته » . والمقاومة تتهدد كل صفوف الامن هذه ! والاشتباكات التي تحصل بين السلطة والمقاومة هي جزء من الفوضى التي تعم البلد ونتيجة لها ، هذه الفوضى التي تدبرها العناصر المشاغبة . يقول مشهور حديثة ، رئيس أركان الجيش ، في أمر يومي أصدره قبل احداث أيلول بما يقرب من اسبوعين « نتيجة للحوادث المؤسفة التي تعرضت لها عمان وبعض الاماكن الاخرى في المملكة خلال الايام القليلة الماضية والتي دبرت من قبل العناصر المأجورة والمفسدة ومثيري الشغبوالفتن، فقد سقط عدد منالشهداء والجرحى والابرياء من العسكريين والمدنيين » .

ولا يقتصر تهديد هذه الفظائع على الناس العاديين والجنود وعائلاتهم ، بل يتسع تهديدها ويمتد ليشمل أركان الدولة ورجال النظام وعلى رأسهم الملك ، ومن هنا تتابع القصص المختلقة عن محاولات اغتياله. يقول الملك في رسالة وجهها في ٢ آب (أغسطس) ١٩٧٠ الى عموم الرتب في القوات المسلحة « لقد وصلنا من مصادر مختلفة انني شخصيا ورجالات البلاد ومسؤوليها عرضة للغدر والاغتيال وعلى أية حال فأرواحنا ما كانت الا رهنا بالخدمة نؤديها والامانة وفق ما نستطيع ونملك من طاقات » . فاذا كان الملك مهددا بالخطر وهو القائد الاعلى فان الجنود مهددون بخطر أكبر ! ولكي يؤجج الملك الشك فيصبح في النفوس سعارا حاقدا يقول في الرسالة ذاتها « وان هناك عناصر قد تصل الى بعض الاهداف بملابس عسكرية اردنية لتحقيق بعض الاغراض وان هذا كله قد يدعمه البعض من المزايدين المتواجدين على ارضنا عن علم او جهل ليتحقق طعننا من الخلف وامتنا ومصيرها وفلسطينها في الطليعة لآجال وآجال » .

وفي ١٦ أيلول صبيحة المجزرة تظهر « الاقصى » وعلى صفحتها الاولى ثلاثة أبيات من الشعر تلخص نهج السلطة في دعايتها وتحريضها ضد المقاومة ، تقول الابيات :

تقتل من وتر اعز نفوسها ... عليها بأيدي ما تكاد تطيعها
اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها ... تذكرت القربى ففاضت دموعها
شواجر ارماح تقطع بينهم ... شواجر ارحام ملوم قطوعها

هكذا كان تحريض السلطة يخاطب الجنود : الفدائيون أعز الناس علينا، ولكننا موتورون عليهم لانهم يفعلون كذا وكذا . اذا فلنقتلهم ولو ان ايدينا ما تكاد تطيعنا . حتى اذا قتلناهم وفاضت الدماء تذكرنا انهم اقرباء لنا وانهم أعزاء علينا ، فذرفنا عليهم الدموع وعلى الحالة التي وصلت اليها البلاد ، وتذكرنا ان القتال قد قطع الارحام ، وقطع الارحام يستحق اللوم ، اذا فلنلمهم على ذلك .

٢ ــ الاغراءات المادية

أوضحنا ان الذين يجندهم الجيش من بدو السعودية والعراق وسوريه يمكن اعتبارهم

مرتزقة يتخذون الجندية مهنة لهم ، وان بدو الاردن المنتمين للجيش ليسوا أقل ارتزاقا ، وبينا قوة الرابط الاقتصادي الذي يربط بدو الجيش والبدو عموما بالنظام . ولقد لجأت السلطة اعتمادا على هذه الحقيقة ووعيا لها الى الاغراءات المادية كجزء من اعداد الجيش لخوض المعركة مع العمل الفدائي ، فتوالت زيادات رواتب افراد الجيش بتوالي الازمات بين المقاومة والنظام ، فارتفع راتب الجندي من ١٠ دنانير قبل حرب حزيران الى ١٨ دينارا قبل احداث أيلول ١٩٧٠ .

يقول فاتيكيوتس انه « من الصعب اثارة اهتمام الجنود الذين يشكلون في الجوهر جماعة مرتزقة بأي حركة سياسية ضد النظام الا بالوعود المادية السخية جدا »(٢٥). وفي الواقع يلجأ النظام الى عزل هؤلاء الجنود عن اي اهتمام من هذا النوع بل وتعبئتهم ضده لا بالوعود المادية السخية جدا بل بالهبات المادية السخية جدا . ويفعل النظام ما وسعه من جهد لتصوير الامتيازات التي تمنح للجيش هبات من اب الجيش وزعيم العشائر (الملك) ، فهي كما تقدم للجيش ليست زيادات في الرواتب او علاوات غلاء معيشة او ما الى ذلك الا في تسميتها فحسب ، لكنها في الواقع ثمرة الحدب والعطف الذي يسبغه القائد على جنوده . فمثلا زيد راتب كل من في الجيش اعتبارا من اول تموز ١٩٧٠ اي بعد ازمة حزيران مباشرة ، فوجه اللواء الركن مشهور حديثة ، رئيس اركان الجيش بالوكالة آنذاك ، رسالة الى عموم الرتب في الجيش يبلغهم فيها أمر الهبة فيقول « أمر جلالة قائدنا الاعلى الحسين الحبيب بأن تحسن احوال رجال القوات المسلحة تحسينا يساعدهم على عيش عائلاتهم بحرية وكرامة وييسر لعيالهم راحة المعيشة ... وبناء على رغبة جلالته هذه فقد تقرر الغاء اقتطاع بدل الارزاق عن جميع الرتب مما يزيد راتبهم بمبلغ بدل الارزاق وقدره ديناران وتسعمائة فلس شهريا اعتبارا من اول تموز » . وفي ٥ آب (اغسطس) عدل قانون التقاعد العسكري بحيث يمنح الضباط وضباط الصف والافراد الذين لم يشملهم قانون التقاعد العسكري راتب شهر عن كل سنة خدمة . وبهذه المناسبة يوجه اللواء الركن محمد خليل عبدالدايم ، نائب رئيس الاركان ، رسالة الى عموم الرتب يقول فيها « ان هذه المكرمة الملكية السامية والهدية الثمينة التي يقدمها حسيننا القائد والرائد الى ضباط وافراد قواته المسلحة لتدل دلالة اكيدة على مدى الحب العميق الذي يكنه جلالته لهم ... »(٢٦) زيادة الرواتب وتعديل التقاعد اذا هبة شخصية من القائد الاعلى وهي الى ذلك دليل اهتمام زعيم القبيلة بأفرادها وعطفه عليهم وحرصه على راحة معيشتهم !

ويفيد عدد من التقارير ان الضباط الذين كانوا يبدون عداء ناشطا للعمل الفدائي رفعوا الى رتب اعلى في الفترة التي سبقت احداث أيلول ، كما ان الجنود الذين كانوا « يبلون بلاء حسنا » في الاشتباكات مع المقاومة كانوا يرفعون ويتلقون مبالغ من المال ، كذلك كانت الاموال تغدق على افراد القوات الخاصة . وعلى الرغم من ان هذه التقارير ليست مؤكدة ، الا انها تنسجم مع الخط العام لسياسة النظام في التعامل مع الجيش .

ولا شك ان الاغراءات المادية لعبت دورا هاما في تعبئة الجيش وخاصة قطاعاته البدوية ضد المقاومة ، فالقتال مرتبط في عقلية البدوي بالفائدة المادية ، بل ان الفائدة المادية هي هدف القتال لديه فالنهب هو هدف الغزو، وقد كرس العرف البدوي الفائدة المادية حافزا للقتال بأن اعتبر قاعدة « لكل امرىء ما نهب » قاعدة نافذة . لكن النهب في الصدامات التي سبقت أيلول لم يكن ممكنا فاستعيض عنه بالهبات والترفيعات الى ان حدثت « غزوة » أيلول وحدث النهب حسب الاصول .

وبالاضافة الى الهبات المالية والمكافآت والترفيعات انفتحت قيادة الجيش على الرتب الدنيا فيه فأصبح باستطاعة هؤلاء ان يتصلوا بالقيادة العامة مباشرة ليعرضوا مشاكلهم عليها فتقوم القيادة بحل هذه المشاكل سواء كانت مالية ام غير مالية . وكان لهذا اهميته البالغة ، فقد أدى الى تعزيز قناعة الجندي البدوي بأن الجيش عشيرته التي يستطيع

ان يقابل شيوخها ويضع امامهم مشاكله طبقا للتقليد البدوي الراسخ . كما ان في هذا الامر استجابة لصفة ثابتة من صفات البدوي هي كون البدوي ملحاحا في الشكوى يحاول ان يحقق مبتغاه بالالحاح المتواصل ، وقد عبر جلوب باشا تعبيرا دقيقا عن ذلك حين قال « المتقاضون البدو ملحاحون الى حد يثير الجنون . فكل شاك يطلب مقابلة فورية ، فاذا لم يستجب طلبه في الحال فانه يكرره عدة مرات في اليوم، في كل الساعات، أملا في انتزاع الموافقة بجعل الحياة لا تطاق »(٢٧) .

٣ ـ الاجراءات التنظيمية

قامت السلطة باجراءات تنظيمية مختلفة للسيطرة على الجيش وتطهيره من العناصر المتعاطفة مع العمل الفدائي او المؤيدة له او المنتظمة فيه ، فجرت عدة حملات من التنقلات والتطهيرات ما بين أزمة ٢/١٠ واحداث أيلول وما بعد ذلك . وقد استفادت السلطة من الاشتباكات والازمات المتعددة التي كانت تفتعلها مع العمل الفدائي للكشف عن العناصر المتعاطفة او تلك التي ترفض ان تواجهه بالسلاح والعنف .

كما ان السلطة قامت بتشكيل قوات اطلق عليها اسم « القوات الخاصة » او «الصاعقة الاردنية » وقد انتقيت عناصر هذه القوات من الجيش ومن خارجه بدقة وعناية وبعد التاكد من اخلاصها وامكانية تعبئتها بالحقد ضد المقاومة ، ثم دربت تدريبا جيدا على اعمال الكوماندوس ومنحت امتيازات مادية متعددة . ولم تعط هذه القوات واجبات عسكرية بل أنيط بها منذ البداية القيام بواجبات « داخلية » فوزعت على المدن واعطيت مهمة التحرش بالفدائيين وافتعال الصدامات معهم وترويع السكان وبث الذعر بين المواطنين . وبالاضافة الى ذلك شكلت وحدات جديدة ألحقت بألوية الجيش وروعي في تشكيلها ان تكون من ابناء الضفة الشرقية فقط وان تسلم الى ضباط حاقدين على العمل الفدائي . فمثلا شكلت كتيبة مدرعات ثانية من اللواء المدرع الثاني وشكلت ثلاث فئات من وحدات المشاة التابعة للواء حطين .

وعمدت السلطة أيضا الى وضع ضباط حاقدين على رأس القوات الموجودة على خط النار مباشرة (سرايا الحجاب) وأعطتهم تعليمات بأن يعرقلوا العمليات الفدائية ضد العدو ويمنعوا الفدائيين من اطلاق القذائف على اختلاف انواعها من الضفة الشرقية لنهر الاردن فتعرقل بذلك ترتيبات حماية الوحدات الفدائية التي تتوغل في ارض العدو ، كما حددت مناطق معينة لعبور الفدائيين واصبحت قوات الجيش في المناطق الاخرى تمنع عبورهم . وكان المقصود بذلك كله عرقلة العمل الفدائي عسكريا وبالتالي ابهات صورته في أذهان الجماهير ، فالعمل الفدائي مرتبط في ذهن الجماهير بالفعالية العسكرية ضد اسرائيل ، بل ان العمل الفدائي طرح نفسه للجماهير على هذا الاساس .

٤ ـ المؤتمرات العشائرية

قامت السلطة بتعبئة العشائر ضد المقاومة بطريقتين . اولاهما الاغراء المالي فقد تم سحب اموال طائلة من ميزانية الجيش لتصرف للعشائر وذلك لتسليح افرادها وصرف مرتبات شهرية ومنح شيوخ العشائر هبات مالية . وثانيتهما التحريض فقد قام كبار ضباط الجيش والمخابرات من البدو بزيارة عشائرهم وشيوخها محرضين ضد العمل الفدائي ، وتبعت ذلك سلسلة من المؤتمرات العشائرية التي استهدفت اعداد افراد القبائل نفسيا ضد العمل الفدائي ، وكان يحرك هذه المؤتمرات ويلعب الدور القيادي فيها الضباط المتقاعدون وشيوخ العشائر وضباط الجيش وعملاء السلطة من كبار الموظفين البدو . وقد وردت اول اشارة علنية الى مثل هذه المؤتمرات العشائرية في الايام القليلة التي سبقت ازمة حزيران ١٩٧٠ . اذ عقد مؤتمر عشائري في بلدة سحاب، وبحث حالة « الامن » . وذكرت صحيفة « الحياة » البيروتية في ١٩٧٠/٥/٥ نقلا عن أحد شيوخ سحاب ان عدد المجتمعين يقدر بأكثر من ألف شخص ، وان المؤتمر قرر مطالبة الحكومة بوضع حد « للاعمال التخريبية » ، وتأييد العمل الفدائي « الشريف »

ومطالبة المنظمات بوضع حد « للتصرفات المسيئة » .
ويمكننا ان نتبين الافكار الاساسية التي كانت تستخدمها حملة التحريض في المؤتمرات العشائرية من بيان(٢٨) يدعو الى مؤتمر اردني عام (مؤتمر عام للعشائر) صدر عن اجتماع عشائري عقد في صويلح في ١٩٧٠/٨/٢١ : الفكرة الاساسية **الاولى** هي اتهام المقاومة بأنها تعمل للسيطرة على شرق الاردن واقامة دولـــة فلسطينية في الضفتين الغربية والشرقية ، وبالتالي يجب على الاردنيين ان يتصدوا لمخطط المقاومة ويحبطوه ! وواضح ان هدف هذا الادعاء هو تسعير النعرة الاقليمية . يقول البيان : « يطرح في الساحة الدولية مشروع مبتكر يشكل حلقة جديدة من حلقات المسلسل التآمري على العروبة ومصيرها ألا وهو التلويح باقامة دولة فلسطينية تتألف من بقايا أرض فلسطين الذبيحة مضافة الى تراب الوطن الاردني الذي يحاول الاعداء تصويره وكأنه بلد بلا شعب واصحاب متجاهلين ارادة جماهيرنا الاردنية الباسلة واصرارهـــا على حماية وطنها ووجودها ... ان الوطن الاردني ليس ملكا لغير الشعب الاردني ولمن يرضاه وطنا ، فهو ليس سلعة تعرض في ســـوق المزايدات السياسية ودهاليـــز المؤامرات الاستعمارية وستظل ارادة الاردنيين كفيلة وقادرة في كل وقت على تجسيد هذه الحقيقة وصيانتها من كل عبث وتآمر » . الفكرة **الثانية** هي ان المقاومة انحرفت عـــن الهدف الاسمى وهو محاربة الصهيونية لتستهدف تخريب الاردن وانتزاعه من اهله . يقول البيان « ان حكم التاريخ سيكون قاسيا على اولئك الذين انحرفوا بمســـيرة النضال العربي عن حتمية تفرغها لمعركة البقاء والمصير مع الحركة الصهيونية التوسعية بابتداع المعارك الجانبية واصطناع الشعارات التخريبية » . الفكرة **الثالثة** هي تمجيد الجيش والقوات المسلحة واتهام المقاومة بأنها تستهدف تحطيمها وتحطيم الاردن بكامله . يقول البيان « ان شعبنا الاردني يؤكد قناعته المطلقة بأن الفصل الجديد من فصول المؤامرة الكبرى على القضية الفلسطينية يستهدف...وضع حد نهائي لمسيرة الكفاح العربي... وذلك عن طريق تدمير الاردن شعبا وكيانا ورسالة . ان شعبنا الاردني اذ يؤمن بكل فخر واعتزاز بأن الجندية هي اشرف خدمة في اشرف ميدان ، يعتقد جازما بأن قواتنا الاردنية المسلحة هي سياج الوطن وحاميته وهي قرة عينه وموضع اعتزازه وانها دائما طليعة كفاحه وعنوان اصالته وذخر آماله وسند أمانيه » . الفكرة **الرابعة** هي اتهام المقاومة تلميحا بأنها تريد القضاء على العرش الهاشمي وتأكيد التمسك بهذا العرش . يقول البيان « ان شعبنا الاردني يؤمن ايمانا ثابتا وقاطعا بقيادته الهاشمية ... فهي الرمز الذي لا بد ان يبقى عنوانا للماضي والمستقبل واطارا للتطور والتقدم » . الفكرة **الخامسة** هي اتهام المقاومة بوضع الحب في طاحون العدو «بالتشكيك في الاردنيين والنظام والجيش » وكذلك اتهامها بأنها دكاكين سياسة تعمل لاغراض نفعية . يقول البيان : « ان شعبنا الاردني يؤكد استنكاره واحتقاره لكل الاقوال والافعال التي تحاول بأية صورة من الصور النيل من سمعة اهلنا وجيشنا ونظامنا ، ويعتبر هذا التشكيك ، في بلد يسيل دم جيشه كل يوم في ميدان الشرف وفي بلد ليس فيه بيت واحد لم يقاتل او يقتل او يصاب فرد من افراده من اجل فلسطين — نكرانا للواقـــع وتجاهلا للتضحيـــات وخيانة لمعركة العودة والتحرير . ويؤكد شعبنـــا استنكاره واحتقاره لكل المحاولات والدكاكين والتجارب التي تعمل لاستغلال الظروف السياسية لاغراض اقل ما يقال فيها انها تكرس الاغتصاب الصهيوني لفلسطين وتشد من ازر الاعداء المتربصين بالاردن وبفلسطين وبأماني العرب جميعا » .
وقد نجحت هذه المؤتمرات في احداث جـــو من الهياج ضد المقاومة في صفوف البدو ، فكانت هذه المؤتمرات تعقد ليتلوها هجوم من عناصر العشائـــر المسلحة على مكاتب المنظمات الفدائية واعتداءات على افرادها وعلى الفلسطينيين بشكل عام وخاصة في جنوب الاردن . فمثلا في ١٩٧٠/٩/٤ رئس فيصل بن جازي احد النواب في مجلس الامة

الاردني واحد شيوخ العشائر مؤتمرا لعدد من رؤساء العشائر في منطقة الجنوب حضرته عناصر من السلطه واتخذ المؤتمر قرارا باجلاء الفدائيين عن الجنوب واجلاء كل من يتعاطف معهم او سبق ان قدم لهم اية مساعدة . فكان ان تجمعت في اليوم التالي عناصر مسلحة في معان وبدأت في مهاجمة مكاتب المنظمة وتوزع بعض هؤلاء المسلحين على مفارق الطرق الرئيسية في منطقة الجنوب وبدأ بايقاف السيارات المارة وتدقيق الهويات واعتقال كل من تبين انه فلسطيني وضربه وتعذيبه(٢٩) . وقد استمرت هذه الحملة في الجنوب وتصاعدت حتى فرضت السلطة سيطرتها الشاملة على المنطقة مستفيدة من ضخامة الوجود العشائري فيها .

التعبئة في الريف وتشكيل الجيش الشعبي

بلغ عدد سكان الريف في الضفة الشرقية عام ١٩٦٧ قرابة ٤٠٠ ألف منهم قرابة ٣٤٠ ألف اردني والباقي من الفلسطينيين ، وذلك دون اخـــذ النزوح الفلسطيني بعـــين الاعتبار(٣٠) . ويتسم ريف الضفة الشرقية بقلة الكثافة السكانية ، فعدد السكان قليل بالنسبة الى مساحة الالوية والاقضية ، اذ نجد ان الكثافة السكانية كانت في العام ١٩٦١ كما يلي : قضاء معان ٤ أفراد/كلم٢ ، قضاء الطفيلة ٧ افراد/كلم٢ ، قضاء الكرك ١٦ فردا/كلم٢ ، قضاء المفرق ٢١ فردا/كلم٢ ، قضاء مادبا ٢٥ فردا/كلم٢ ، قضاء جرش ٤١ فردا/كلم٢ ، قضاء الرمثا ٤٢ فردا/كلم٢ ، قضاء عجلون ٦٥ فردا/كلم٢ ، قضاء الكورة ٨٨ فردا/كلم٢(٣١) . وتعود قلة الكثافة السكانية الى المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي وقلة مياه الري .
يعتمد الريف اقتصاديا على الزراعة ، لكن الزراعة تعاني من انخفاض انتاجية الارض واليد العاملة في آن معا ، « نتيجة انجراف التربة والرعي غير المنتظم والافتقار الى نمط زراعي مخطط لاستغلال الاراضي ومشكلات التسويق الزراعي وعدم توفر رأس المال اللازم للاستغلال الزراعي بالحجم المناسب وجهل معظم المزارعين بأساليب الانتاج الحديثة»(٣٢) . ويتضح ضعف انتاجية اليد العاملة بالتالي من المسح الذي قامت بـــه دائرة الاحصاءات العامة عام ١٩٦٧ وتبين منه ان اجمالي الانتـــاج القومي (بالقيمة المضافة) للعامل الواحد في الزراعة تساوي ٧٥ دينارا اردنيا بالمقارنة مع ٤٣٧ دينارا اردنيا في الصناعة(٣٣) . ان نقص الامطار وعدم القدرة على التنبؤ بكمياتها سلفا هي العقبة الرئيسية التي تقف في وجه توسيع المساحة المزروعة ، ففي الضفـــة الشرقية تزرع مساحات شاسعة يبلغ معدل سقوط الامطار فيها بين ٢٥٠ و٣٣٠ ملم في السنة بينما لا يمكن الحصول على غلال مناسبة من القمح الا في السنوات التي يفوق فيها سقوط الامطار المعدل السنوي . وهناك مشكلة اخرى هي صغر حجم الحيازات الزراعية فهناك ما يقارب ٩٤ الف حيازة ، وفي وادي الاردن الشرقي يبلغ حجم الحيازات القياسي ثلاثة هكتارات . ويظهر التعداد الزراعي للعـــام ١٩٦٥ ان عدد الحيازات في الضفة الشرقية يبلغ ٣٨٣٧٩ حيازة مجموع مساحتها ٤٩٠٣١٤٣ فدانا منها ١٧،٢٪ أقل من ١٠ دونمات و٥٢،٥٪ اقل من ٥٠ دونما و٦٧،٥٪ اقل من ١٠٠ دونم و٠،٦٢٪ فوق ١٠٠٠ دونم . وتوجد في لواء عمان حيازتان تزيد مساحة كل منهما عن عشرة آلاف دونم . فاذا عرفنا ان عائلة مكونة من ٧ أشخاص تحتاج الى ٩٥ دونما من الارض الزراعية غير المروية و٣٠ دونما من الارض المروية في مناخ البحر الابيض المتوسط، وعرفنا ان الارض المروية قليلة جدا وان قسما لا بأس به من الاراضي الزراعية لا يقع في مناخ البحـــر المتوسط ، فاننا نستطيع القول ان ٦٠٪ من الفلاحين المالكـــين لا يحصلون على الحد الادنى المقبول من الدخل من حيازاتهم المملوكة .
ويزداد الحال سوءا نتيجة الاعتماد الغالب على مياه الامطار ، مما يسبب تذبذبات عنيفة في المحاصيل الزراعية . وعلى الرغم من اتساع الاراضي المروية في الاغوار ، الا ان عدم استقرار الانتاج الزراعي ظل أمرا اساسيا ، وعلى الاخص في الضفة الشرقية

لاعتمادها الغالب على انتاج الحبوب الشتوية . فمن اصل نتاج الحبوب الشتوية في الضفتين والبالغ قدره ٩،٥ مليون دينار للعام ١٩٦٧ انتجت الضفة الشرقية ما تبلغ قيمته ٧،٥ مليون دينار اي ٧٩٪ من الحبوب الشتوية في الاردن(٣٤). ويبين الجدول التالي تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الضفة الشرقية .

تطور انتاج المحاصيل الزراعية الاساسية في الضفة الشرقية
(الاف الاطنان)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
قمح	١٩٦،١	٩٥،١	١٧٥،٣
شعير	٦٣،٤	١٩،٧	٤٦،٧
تبغ	—	١،٨	٢،١
حبوب اخرى	٣٧،٧	١٥،٤	٢٦،٤
بنـــدورة	٢١٦،٣	١٢٧،٣	٦٢،٩
خضار اخرى	١٤١،٣	٥٦،٧	١٢،٠
زيتون	٢٢،٢	١٢،٦	٢٣،٧
برتقـــال	٢٩،٢	١٧،٦	٠،٢
بطيخ	٥٨،٣	٣٦،٤	٤٦،٠
فاكهة اخرى	٣٣،٥	١٠،٢	٤،٩

المصدر : مجلة *l'Economie et Finances des Pays Arabes*
عدد آب ١٩٧٠ رقم ١٥٢/٢٦ .

ولا شك في ان الحالة تزداد سوءا بفعل تراكم سني الجفاف التي تؤدي الـــى تضخم ديون الفلاح نتيجة انحسار دخله في هذه السنوات مما يؤثر على دخله في سني الخصب. ويدفع كل هذا الفلاحين الى استئجار الاراضي والعمل اضافيا لدى الملاكين الكبار . لكن العمال الزراعيين يجابهون منافسة قوية من اليد العاملة الفلسطينية مما يـــؤدي الى انخفاض مستوى دخلهم . أضف الى ذلك ان انتشار الامية في الريف وانخفـــاض المستوى التعليمي لا يعين على منافسة اليد العاملة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية النامية ذات الدخل المرتفع نسبيا مثل بعض الصناعات وبعض انماط الخدمات . أمـــا الدخل من الاعمال اليدوية غير الفنية فيتسم بالانخفاض الشديد بسبب المنافسة القوية من جانب اليد العاملة الفلسطينية التي ترضى بقدر اصغر من الاجور نتيجة توفر مصدر دخل اخر لها هو اعانات الاغاثة .

أمام هذا الوضع يفضل قسم كبير من الفلاحين الاردنيين البقاء في قراهم مما يزيد في عزلتهم وشعورهـــم بالانحصار . وتعطـــي ارقام الهجـــرة الداخليـــة برهانـــا علـــى محدودية الهجرة من الريف الى مدينتي عمان والزرقاء طلبا للعمـــل في القطاع الخاص ، اذ يظهر من هذه الارقام ان عدد الريفيين الاردنيين الذين قصدوا عمان من ١٩٦٢ حتى اوائل ١٩٦٧ للبحث عن وظيفة كان أقل بكثير من الباحثين عن عمل من الضفة الغربية . ويتضح من أرقام الهجرة الداخلية لمدينة الزرقاء ان عددا كبيرا من المهاجرين الجدد ترك قراه طلبا للعمل في الجيش اذ أن ٥٢،٥ ٪ من الذكور المنتقلين الى الزرقاء بين ١٩٦٢ واوائل ١٩٦٧ انخرطوا في الجيش . ويتضح ايضا من هذه الارقام ان عدد الذكـــور الذين قصدوا مدينة الزرقاء من لواء اربد اكثر من الذين قصدوا عمان مما يؤكد ان الهجرة الاساسية للريفيين الاردنيين تحدث طلبا للانتساب للجيش وان هـــذا الانتساب يمثـــل مطمحا اساسيا لهم . وتدعم السلطة هذا الاتجاه بينما لا تشجع انتساب الفلسطينيين

كما يظهر من احصاءات الهجرة الداخلية الى مدينة الزرقاء .

ومن المعروف ان الجيش الاردني شاهد جمودا نسبيا في عدده من العام ١٩٦٠ حتـــى العام ١٩٦٧ ، ولذا لم يفسح المجال للانتساب اليه ، ولكن مع ارتفاع عدده بعد العام ١٩٦٧ ، حيث وصل الى حوالي ٦٠ الفا في العام ١٩٧٠ ، فتح المجال لالوف من الاردنيين الريفيين للانتساب اليه . وعلى الرغم من ان السلطة تعتمد في التجنيد للجيش على الفئة البدوية من السكان ، الا انها استفادت بعد حرب حزيران من آثار هذه الحروب على سكان الريف الاردني . فقد أدى نزوح الالوف من سكان الضفة الغربية وانتشارهم في كثير من الاقضية ومنافستهم لليد العاملة الاردنية الى ازدياد فقر الفلاح ، كما خسر عشرات الالوف مورد رزقهم نتيجة نزوحهم من وادي الاردن المعرض لغارات اسرائيلية كثيفة . فكان ان استطاعت السلطة استثمار ذلك لتعرض على الريفيين الاردنيين العمل في الجيش والحصول على دخل ثابت ومرتفع نسبيا .

أدت هذه العوامل الاقتصادية الى ارتباط الريفيين الاردنيين بالسلطة ارتباطا وثيقـــا ، ولكن هناك عاملا اجتماعيا مؤثرا يزيد من متانة هذا الارتباط . هذا العامل هو سيادة العلاقات العشائرية في الريف الاردني .ويعود ذلك الى ان الكثيرين من الفلاحين هم من اصول بدوية لا يزالون حديثي عهد بالزراعة . ففي العام ١٩٣٥ كان هناك ما يقدر بـــ ٢٠٠٠٠ بدوي في الضفة الشرقية(٣٥) انخفض عددهم تدريجيا نتيجة اتجاه قطاعات منهم الى الزراعة . ويعود من جهة ثانية الى ان السكان الريفيين انتظموا منذ الحكم العثماني في عشائر نتيجة الصراع البدوي الفلاحي . فقد عجز الحكم العثماني من توطيد الامن في شرق الاردن ، واضحت المناطق الريفية فريسة دائمة للغزوات البدوية ، ممـــا جعل الفلاحين ينشدون الجبال طلبا للحماية في مسالكها الوعرة ، فتجمع هؤلاء فـــي جبال السلط وعجلون والكورة . وجابهوا العصبية البدوية بعصبية عشائرية خـــاصة بهم تنظم امكانياتهم الدفاعية ، وظل الصراع البدوي ـــ الفلاحي سائدا حتى اواخـــر العشرينات من القرن الحالي . وظل الوضع العشائري مستمرا ، فحين كتب فردريك بيك(٣٦) أول قائد للجيش الاردني عن الوضع في شرق الاردن عام ١٩٣٣ كانت العلاقات العشائرية لا تزال سائدة ، ووجد محمد عزة دروزة(٣٧) أن باستطاعته الاعتماد علـــى المعلومات التي اوردها بيك لوصف الوضع في الخمسينات . فقد كان هـــدف الامـــير عبدالله اخضاع شيوخ القبائل والعشائر لسلطته دون المساس بزعامتهم القبلية. ونجد عند مراجعتنا لاسماء النواب واعضاء مجلس الاعيان حتى العام ١٩٤٨ تفوق العنصر القبلي في المجالس التشريعية مما يؤكد اهتمام الملك عبدالله والاستعمـــار البريطاني بالابقاء على النفوذ القبلي في الريف بالاضافة الى الابقاء عليه في البادية . وهكذا أصبح شيوخ العشائر وسطاء بين الافراد والدولة يجنون مكتسبات ماديـــة ضخمة نتيجـــة شراكتهم في النظام الاوتوقراطي . وبقيت العلاقات العشائرية قائمة بعد العام ١٩٤٨ لسببين : اولهما سيادة الجهل والامية نتيجة سلبية السياســـة التعليمية السابقـــة واقتصار التعليم على المناطق المدنية ، وثانيهما الابقاء على النفوذ العشائري في الدولة ومنح ابناء شيوخ العشائر الاولوية في نيل المناصب الحكومية العالية . وقد ظهر عمـــق جذور العلاقات العشائرية في الانتخابات النيابية الحرة في الاردن عام ١٩٥٦ حيث اعيد انتخاب الوجوه التقليدية في الضفة الشرقية خلافا للتغيير الكبير الذى طـــرأ على تمثيل الضفة الغربية . ولا شك في أن الفلاح الاردني لمس الفائدة المادية الملموسة التي يجنيها من خلال العلاقات العشائرية ، اذ أنه استطاع عبر الارتباطات العشائرية مجابهـــة المنافسة الفلسطينية القوية والحصول على وظائف لابنائه في الدولة او القطاع الخاص، وهي وظائف كان من الصعب عليهم ان يحصلوا عليها عن غـــير طريق المداخـــلات العشائرية .

حملة التعبئة وتشكيل الجيش الشعبي

بينا الارتباط الذي يشد الفلاح الاردني الى النظام القائم نظرا لحاجته الاقتصادية اليه وطموحه الدائب لارسال ابنائه للالتحاق بالجيش او الادارة ، وكذلك بسبب سيادة العلاقات العشائرية في الريف . وقد استخدم النظام هذا الارتباط لتعبئة الريف ضد المقاومة مستفيدا من نتائج دخول العنصر الفدائي الطارىء على حياة الفلاحين المحافظة.

وعلى الرغم من عدم توفر دراسات سوسيولوجية للفلاحين في الاردن ، الا أنه يمكن القول ، على وجه التقريب ان الفلاح الاردني محافظ بطبعه ولا يحب تغيير نمط حياته ، ودرجة التغيير الاجتماعي في المجتمع الريفي بطيئة الى حد كبير مما يجعل معادلات ومعايير السلوك الفردي والجماعي صعبة التغيير، ويجعل الفلاح يعارض ادخال الجديد الى قريته لئلا يتغير نمط الحياة فيها ، وكان ان دخل العنصر الفدائي على حياة الفلاح فجأة فقامت القواعد قرب القرى ونشأت علاقات بين هذه القواعد والقرى جعلت المجتمع الفلاحي يصطدم بانماط من السلوك مختلفة عن الانماط التي اعتادها ، مما ادى الى نفوره منها . اضف الى ذلك ان بعض منظمات المقاومة لم يحاول قط اقامة علاقات سياسية مع سكان القرى بل اقتصرت علاقته بها في معظم الاحيا ـى الاستعلاء المنفر والتباهي بالقوة ، اما البعض الاخر من منظمات المقاومة فقد حاول تسييس القرى ولكن محاولاته كانت فجة لم تعتمد على معرفة وثيقة بالمجتمع الفلاحي ولا بمشاكله سواء منها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها تحدت مباشرة ودون تمهيد المشاعر الدينية للفلاحين ، تلك المشاعر الراسخة التي يعود ثباتها الى اعتماد الاقتصاد الفلاحي على عامل ليس خاضعا للسيطرة الانسانية (المطر) « بل هو في يد الله » .

غير أن نفور الفلاحين من المقاومة ظل نفورا مستترا ، ذلك ان الفلاح يتميز بالتحفظ ولا يبدي مشاعره بسهولة ، كما أن ردود فعل الفلاح تجاه ما يعتبره خطرا يتهدده ولا قبل له به تختلف عن ردود فعل البدوي ، فبينما يعمد البدوي الى جمع ممتلكاته والفرار امام الخطر حتى ينجو ، لا يستطيع الفلاح ان يفعل الشيء ذاته بسبب استقراره فيعمد الى احناء رأسه أمام الخطر والاذعان له . فكان ان اخطأت المقاومة واعتبرت هذا الاذعان تأييدا ومنحا للثقة فأصيبت بالذهول عندما تكشف موقف الفلاحين على حقيقته خلال الاحداث ، وتبين ان السلطة استطاعت تعبئتهم بفعالية ضد المقاومة .

وقد تسنى للسلطة تعبئة الفلاحين بتشكيل ما يسمى بالجيش الشعبي . وهو قوة شبه نظامية افرادها من سكان القرى المسلحين بالبنادق والبنادق نصف الالية والمدافع الرشاشة المتوسطة والصغيرة والقنابل اليدوية . ويقسم الجيش الشعبي الى قسمين: اولهما كادر التدريب والقيادة وهو من أفراد الجيش النظامي المتفرغين والقسم الثاني من الافراد سكان القرى الذين لا يتلقون اجرا . وقد وردت اول اشارة الى تشكيل الجيش الشعبي بعد أزمة شباط (فبراير) ١٩٦٨ بين المقاومة والنظام الاردني ، فقد أعلن بهجت التلهوني رئيس الوزراء في ١٩٦٨/٢/٢٠ عزم الحكومة على انشاء «مقاومة شعبية » ولكن هذه ظلت ذات وجود شكلي حتى بدىء بتنظيمها وتدريبها واعدادها وتسليحها في منتصف آب (اغسطس) ١٩٦٩ . وفي أزمة شباط (فبراير) ١٩٧٠ ، وردت اشارات اخرى لوجود المقاومة الشعبية ، فورد في البيان الذي اصدرته الحكومة في ١٩٧٠/٢/١٠ والذي فجر الازمة بند يحظر حمل السلاح « ويستثني من ذلك تنظيمات المقاومة الشعبية » ، كما ان بندا اخر قال ان السيارات المصادرة لمخالفتها القوانين التي نص عليها البيان سوف «تستخدم لاغراض المقاومة الشعبية» . وفي ١٩٧٠/٢/١١ اعلن قائد المقاومة الشعبية ان عدد الاردنيين الذين تدربوا على المقاومة الشعبية في جميع انحاء البلاد بلغ حتى نهاية كانون الثاني (يناير) ٤٥ الفا . وقال أنهم مسلحون ومجهزون وموزعون في جميع المدن والقرى الاردنية . واشار الى ان ضباطا وضباط صف من القوات المسلحة الاردنية يتولون قيادة وحدات المقاومة(٣٨). ومما يؤكد ان

السلطة تعتبر الجيش الشعبي جزءا من قواتها المسلحة يتبع قيادة الجيش النظامي مباشرة ، رسالة ارسلها الملك حسين الى اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم ، نائب رئيس الاركان ، يخبره فيها انه عينه مفتشا عاما للقوات المسلحة . يقول الملك في هذه الرسالة : « ... آملا ان تبقى كلما سمحت بذلك ظروف عملك الاول في حركة دائمة بين جميع وحداتنا وتشكيلاتنا المقاتلة والقيادية والادارية مضافا اليها جيشنا الشعبي مراقبا وموجها من قبلي شخصيا ... »(٣٩).

نظمت السلطة الجيش الشعبي على أساس القرية ، ففي القرية الواحدة وحدة من وحدات هذا الجيش تديرها هيئة من الجنود النظاميين ويشرف عليها مخاتير القرية او الضباط المتقاعدون من سكانها . واختيار السلطة لهذا النمط من التنظيم بالذات ليس الا استجابة لتركيب المجتمع الفلاحي ذاته ، فهذا المجتمع يقوم على العائلة الكبيرة (الحمولة او العشيرة) التي تحتل المكانة الاولى فيه ، بينما يستمد الفرد قوته ومكانته من مكانة وقوة عائلته وليس العكس . والمكانة الاجتماعية غالبا ما تكون موروثة ولا يمكن تحقيقها بالجهد الفردي والفرد يعرف ذلك ويتجنب مخالفة واغضاب عائلته لئلا تنبذه فتتحطم مكانته الشخصية . ومن هنا لجأت السلطة كما تفعل دائما الى استمالة شيوخ وزعماء العشائر الذين غالبا ما يكونون مخاتير ونصبتهم على رأس وحدات الجيش الشعبي في القرى ، اي انها عاملت الفلاحين كوحدات عائلية مستقطبة اياهم على هذا الاساس . وقد اعطي الجيش الشعبي خلال احداث ايلول (سبتمبر) مهام الدفاع عن القرى ومهام اشغال وارباك قوى المقاومة ومساعدة الجيش اذا انقطعت امداداته .

تشكيل الشعبة الخاصة والمنظمات المشبوهة(٤٠).

واجهت السلطة الاردنية في حملتها التمهيدية ضد المقاومة مشكلتين رئيسيتين : اولاهما اختراق حركة المقاومة لاجهزة الاستخبارات والامن العسكرية العامة مما جعل هذه الاجهزة غير موثوقة في نظر السلطة ، وثانيتهما افتقار السلطة الى جسم ذي صبغة شعبية يستطيع ان يشوش على المقاومة ويقارعها على الصعيد الجماهيري وخاصة في المدن . فحاولت السلطة ابتداء من منتصف عام ١٩٦٩ انشاء جهاز متكامل يحل هاتين المشكلتين في آن معا فيقوم في الوقت ذاته بجملة واجبات تختلط وتتقاطع وتتكامل فيها مهام الاستخبارات بمهام انشاء وقيادة قاعدة شعبية مسلحة . وقد عرف هذا الجهاز بأسم « الشعبة الخاصة » وانبثقت منه منظمات فرعية متعددة واعطي المهام التالية : ١ ــ مسح جميع قواعد التنظيمات الفدائية وتحديد مواقعها على خريطة المساحة لمدينة عمان وبقية المدن الاردنية . ٢ ــ وضع تقدير للقوى البشرية للتنظيمات الفدائية . ٣ ــ دراسة نوعية وكمية أسلحة الفدائيين في القواعد والمكاتب . ٤ ــ دراسة كاملة لقوات الميليشيا ومناطق تمركزها في عمان والمدن الاخرى ودراسة تسليحها وتنظيمها وتركيبها . ٥ ــ متابعة ومراقبة عمليات تخزين الاسلحة ومصادرها وطرق عبورها للاردن ومصادر التموين . ٦ ــ متابعة اسماء المنتظمين في التنظيمات الفدائية من المدنيين والعسكريين ومراقبة نشاطهم . ٧ ــ القيام بعمليات تشهير ضد العمل الفدائي واستغلال الحوادث الفردية التي تقوم بها بعض العناصر الفدائية وتضخيمها واثارة الضجيج حولها وجعلها تبدو اساءات متعمدة من المقاومة الى الجماهير . ٨ ــ خلق جو من الشائعات لاحداث هوة بين الجماهير والمقاومة . ٩ ــ توزيع بيانات سياسية بتواقيع مختلفة تمجد الجيش والقوات المسلحة والنظام والسلطة وترد على ما يرد في بيانات المنظمات الفدائية المختلفة . ١٠ ــ العمل على شراء عناصر من داخل التنظيمات الفدائية لتكون جهاز معلومات للشعبة الخاصة واستخدام هذه العناصر لافتعال خلافات داخل المنظمات وبينها .

والحق بالشعبة الخاصة عدد من المنظمات الفرعية التابعة لها وذلك كي تستطيع تغطية البلاد جغرافيا وتغطية المهام الوظيفية المتنوعة التي انيطت بها ، ومن هذه المنظمات

المنظمة الهاشمية التي حددت منطقة عملها في معان في جنوب الاردن واوكل لها مهمة الاشتراك في تحريض العشائر ضد المقاومة وافتعال صدامات بين الطرفين ، والاتحاد الوطني الاردني ووضع له هدفان هما : اغتيال قادة المنظمات الفدائية والتصدي للعناصر الفدائية التي تتواجد في القرى الاردنية او تمر بها ، ومقاومة كل تحرك للفدائيين ضد الجيش بقوة السلاح . ومن بين هذه المنظمات ايضا المنظمة الشعبية الاردنية لمساندة الجيش وهدفها خلق هوة بين الجيش والفدائيين وقطع الطريق على تحركات الفدائيين واطلاق النار عليهم والتحريض ضدهم .

وقد قسمت الشعبة الخاصة الى عدة اقسام متخصصة هي : ١ — قسم **المعلومات** : ومهمته الحصول على المعلومات وجمعها وتبويبها ، ويقسم هذا القسم الى أقسام فرعية هي : قسم التنظيمات الفدائية ، وقسم القوات المسلحة والامن العام ، وقسم الاحزاب ، وقسم الامن الاقتصادي المختص بالشركات والبنوك ، وقسم الامن السياسي المختص بالبعثات الدبلوماسية والسفارات . ٢ — قسم **الانذار** : ويتكون من عناصر تحتل مراكز حساسة واجبها اعطاء الانذار المبكر بصدد اي اجراء داخل القوات المسلحة او في حركة المقاومة قبل حدوثه ، ويعمل هذا القسم كقناة استخبارات احتياطية في حالة فشل قسم المعلومات في اكتشاف الاجراءات المشار اليها وهي لا تزال بعد في طور الاعداد . ٣ — قسم **الحرب النفسية** : وواجبه دراسة كافة البيانات الصادرة عن المنظمات والمساعدة في شن الحرب النفسية على المقاومة في مجلة « الجيش » وصحيفته وركن القوات المسلحة في الاذاعة والتلفزيون ، وكذلك أصدار بيانات للرد على البيانات السياسية والعقائدية للمقاومة . بالاضافة الى كتابة شعارات تمجد الجيش والسلطة بتوقيع « اللجنة الثورية للتوعية » ، وايضا تنظيم اطلاق الشائعات وترويجها وتحريكها . ٤ — قسم **التنفيذ** : وواجبه القيام بالعمليات العسكرية ضد المقاومة ، ويتكون من جهاز المغاوير الذي يقود جهاز الانصار . فكل مغاور يقود عشرة من الانصار . وجهاز الانصار يقود بدوره جهاز القاعدة المسلحة بحيث يقود كل نصير عشرة من اعضاء القاعدة فيتشكل من هؤلاء جميعا التنظيم الشعبي المسلح للشعبة الخاصة .

وقد خطط لحقن هذا التنظيم الشعبي ببضعة شعارات تشكل نوعا من « البرنامج السياسي » ، وابرز هذه الشعارات هي : آ — ان الثورة العربية الكبرى هي رائدة التحرر في العالم العربي . ب — ان النظام الملكي الهاشمي بقيادة الحسين بن طلال هو استمرار للثورة العربية الكبرى وهو المؤهل لقيادة الشعب نحو النصر في ظل الوحدة والحرية والحياة الافضل . جـ — ان وحدة ضفتي الاردن هي رمز الوحدة الحقيقية ونواة الوحدة الكبرى . د — ان التنسيق بين الفدائيين والقوات المسلحة الاردنية ضرورة قصوى وان رفض المقاومة للتنسيق يلحق افدح الاضرار بالقضية .

لكن هذه الشعارات لم تكن سوى ستار يخفي الخطة الاساسية التي تهدف الى تصفية المقاومة بحجة ان التنظيمات الفدائية هي الذراع المسلح للافكار اليسارية «الهدامة»، وان الاردن يؤمن بالنظام الاقتصادي الحر ومرتبط بمصالح هذا النظام الاقتصادي الدولية ، وان هذه المنظمات هدفها القضاء على هذا النظام واقامة الاشتراكية . وحيث ان الاشتراكية والرأسمالية لا يمكن ان تلتقيا ، كذلك لا يمكن ان تلتقي منظمات المقاومة المسلحة مع النظام الملكي الاردني القائم ، فلا بد اذا من الصدام ان عاجلا او آجلا . وبما ان افضل وسائل الدفاع هي الهجوم ، فلا بد من تنفيذ خطة هجومية تؤدي الى سحق المقاومة قبل ان يستفحل شرها ، ومن اجل ذلك يجب القيام بعمليات اشغال جانبية تبعد هذه التنظيمات عن دورها الاساسي فلا تعود متفرغة للعمل ضد اسرائيل وبذلك يهن الرباط القوي الذي يشد الجماهير الى حركة المقاومة . ومن ثم تعمل الشعبة الخاصة على افتعال صدامات وتناقضات وصراعات داخل كل منظمة من المنظمات وبين المنظمات بعضها ببعض ، في الوقت الذي تخلق فيه اجهزة الشعبة

الخاصة جوا من الشائعات يحفر هوة ما بين المقاومة والجماهير . وفي هذه الاثناء تكون الشعبة الخاصة قد اوجدت لنفسها قاعدة شعبية مسلحة تتصدى للمقاومة بالسلاح . وعندما تستفحل الصدامات بين المقاومة والتنظيم الشعبي للشعبة الخاصة يتدخل النظام حكما ومنقذا ، وتبرز حركة المقاومة وكأنها عدوة الشعب . وبالتالي تحرج المقاومة ويتقلص نفوذها سياسيا وتتضاءل قوتها عسكريا فتجر بفعل ضغط النظام الى مناطق محددة ومتفق عليها في الخطة لتكون هذه المناطق مناطق تقتيل نهائية للجهاز العسكري للتنظيمات بعيدا عن القاعدة الشعبية لها وبدون ردود فعل جماهيرية . ولا شك ان استقراء الاحداث التي وقعت قبيل أيلول (سبتمبر) وبعده تبين بما لا يطاله ريبة ان النظام الاردني وشعبته الخاصة اصابا نجاحا في مخططهما .

---

١ — Peake, *History and Tribes of Jordan*, Miami, Florida, 1958, p. 61.

٢ — لمتابعة تطور الجيش الاردني انظر : P.J. Vatikiotis, *Politics and The Military in Jordan*, Frank Cass Co. Ltd., 1967.

وانظر ايضا بيك ، **المصدر السابق** . وايضا Godfrey Lias, *Glubb's Legion*. Evans Brothers Ltd., 1956.

٣ — J.B. Glubb, *The Story of The Arab Legion*, London: 1948.

ص ٣٤ ، والفصل الاول عموما .

٤ — **المصدر السابق** ، ص ١٤٩ .

٥ — للعدد التقريبي للجيش الاردني عام ١٩٧٠، انظر : *The Military Balance 1970-1971*, The Institute For Strategic Studies, London, p. 41.

٦ — اول تعداد عام للسكن والمساكن ١٨/١١/١٩٦١ ، التقرير الاولي رقم ١٠ ، مديرية الاحصاءات العامة ، عمان .

٧ — **النشرة الاحصائية العامة** ، العدد العشرون ، العام ١٩٦٩ ، دائرة الاحصاءات العامة ، عمان .

٨ — هذا التبني محق لسببين : اولهما ارتفاع نسبة بدو الجنوب حيث محافظة معان الى مجموع عدد البدو حسب احصاء العام ١٩٦١ ، وثانيهما ان هذا المعدل هو ادنى معدل بين المحافظات ، ومن الطبيعي ان يحسب ادنى المعدلات معدلا لنمو حجم البدو وذلك بسبب ارتفاع نسبة وفيات الاطفال بين البدو .

٩ — يذكر تقرير لمكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت (UNESOB) ان منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) تقدر عدد البدو في الاردن بـ ٨٠ ألفا وان جامعة الدول العربية تقدره بـ ١٢٠ ألفا . انظر : UNESOB, *Sedentarisation and Settlement of Nomadic Populations in Selected Countries of the M.E.*, second draft, Feb. 1970, p. 5.

١٠ — فاتيكيوتس ، **المصدر السابق** ، ص ١٣٧ .

١١ — **المصدر نفسه** ، ص ١٤٥ .

١٢ — Jordan, *Budget Department*, Budget Laws, نقلا عن Krunful Fouad, *The Situation of Children and Youth in Jordan: Implications and Perspectives for Development*. Unpublished M.A. Thesis, A.U.B., August, 1970.

١٣ — F.A.O., *Jordan Country Report*, Rome 1967 (Restricted Report for the internal use of F.A.O).

١٤ — جلوب ، **المصدر السابق** ، ص ١٧٢ .

١٥ — **التقرير السنوي للعام ١٩٦٤ — ١٩٦٥** الصادر عن وزارة التربية والتعليم الاردنية ، عمان ، ص ٨٣ .

١٦ — فاتيكيوتس ، **المصدر السابق** ، ص ٢٧ .

١٧ — راجع التقارير السنوية لوزارة التربية والتعليم الاردنية .

١٨ — **الاقصى** ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٠ .

١٩ — مقابلة اجراها صحفيان اميركيان مع اللواء معن ابو نوار ، مدير التوجيه المعنوي في الجيش الاردني ومسؤول الحرب النفسية فيه. لم تنشر هذه المقابلة ، لكن هناك نسخة منها محفوظة في ملفات مركز الابحاث .

٢٠ — **الاقصى** ٨/١٠/١٩٧٠ ، ص ٧ .

٢١ — **الاقصى** ١٢/١٠/١٩٧٠ ، ص ٣ .

٢٢ — **الاقصى** ٨/١٠/١٩٧٠ ، ص ٧ .

٢٣ — **الاقصى** ١٨/١١/١٩٧٠ ، ص ١٢ .

٢٤ — **الاقصى** ١٤/١٠/١٩٧٠ .

٢٥ — فاتيكيوتس ، **المصدر السابق** ، ص ١٤٥ .

٢٦ — **الاقصى** ١٩٧٠/٥/١١ .

٢٧ — جلوب ، **المصدر السابق** ، ص ١٦٠ .

٢٨ — وزع هذا البيان على نطاق واسع في الاردن ، وتوجد نسخة منه في ملفات مركز الابحاث .

٢٩ — صحيفة **فتح** ١٩٧٠/٩/٧ ، ص ١ .

٣٠ — حسبت هذه الارقام التقريبية بمقارنة عدة مصادر اهمها النشرات الاحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة. خريطة وكالة الغوث ١٩٦٨ . الهجرة الداخلية والعد الشامل لمدن عمان والقدس والزرقاء والرصيفة واربد والعقبة ، دائرة الاحصاءات العامة ١٩٦٧ .

٣١ — التعداد العام الاول ، الجداول النهائية ، مجلد رقم ١ ، ص ٣٠ .

٣٢ — الاردن، مجلس الاعمار ، **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ — ١٩٧٠** ، (عمان ، ١٩٦٥) ، ص ٨٥ .

٣٣ — الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، **السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧** ، (عمان ١٩٦٨) ، ص ٢٠ .

٣٤ — شرايحة ، د. وديع ، **التنمية الاقتصادية في الاردن** ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٧٦ .

٣٥ — فاتيكيوتس ، **المصدر السابق** ، ص ٤ .

٣٦ — انظر بيك ، **المصدر السابق** .

٣٧ — دروزة ، محمد عزة ، **العرب والعروبة** ، دمشق ١٩٦٠ ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ .

٣٨ — **النهار** ١٩٧٠/٢/١٢ .

٣٩ — **الاقصى** ١٩٧٠/٨/٥ ، تاريخ الرسالة ١٩٧٠/٨/٢ .

٤٠ — جميع المعلومات الواردة بهذا الخصوص مأخوذة من ملفات التحقيق مع عدد من قياديي الشعبة الخاصة المحفوظة في ارشيف الرصد المركزي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » ويوجد نسخ منها في مركز الابحاث .

صدر عن مركز الابحاث في م. ت. ف.

BLACK SEPTEMBER

« سبتمبر الاسود »

٨ ل.ل.

« استنزاف » اسرائيل نتيجة الصراع العسكري

الدكتور يوسف عبد الله صايغ

في الذكرى الثامنة عشرة للثورة المصرية ، اي في تموز (يوليو) ١٩٧٠ ، وافق الرئيس الراحل جمال عبدالناصر على ايقاف اطلاق النار عبر قناة السويس (عند قبوله « مبادرة روجرز ») واوقف بذلك عملية « الاستنزاف » التي كان قد أعلن المباشرة بها في نفس الذكرى من العام السابق . وبالرغم من عدم اعطاء الاستنزاف تحديدا واضحا اذ لم تعين طبيعته وحدوده بدقة عند الاعلان عن مباشرة العملية او فيما بعد ، الا ان المحلل يستطيع ان يلاحظ من مجمل الاشارات الى عملية الاستنزاف ان هذه العملية كانت في ذهن الرئيس وذهن معاونيه تهدف الى القاء عبء مثلث الجوانب على اسرائيل : تدمير قسم من آلة الحرب الموجودة في منطقة المجابهة ، ابقاء التكلفة الاقتصادية للحرب (ان من حيث استخدام الموارد او التعبئة او التمويل او تشويش توزيع الموارد) مرتفعة ومرهقة، وانزال ما يمكن انزاله من اصابات بشرية. وكان يراد لهذا العبء او للاستنزاف ان يصبح جهاز ضغط على اسرائيل للقبول بالانسحاب من الاراضي العربية التي جرى احتلالها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ — اي انه كان للعملية بمجملها هدف سياسي . اما في الجانب الاخر ، في الجبهة الشرقية ، فلم يقم اي من الجيوش النظامية في الاراضي المحادة لاسرائيل بممارسة ، او باعلان ، عملية استنزاف ضد اسرائيل ، لا خلال السنة ١٩٦٩/ ١٩٧٠ حين مورست العملية على الجبهة الغربية ، ولا قبلها ولا بعدها حتى الساعة . على ان حركة المقاومة الفلسطينية ، ضمنا وتصريحا ، كانت منذ قيامها عام ١٩٦٥ ترمي بنشاطها داخل فلسطين المحتلة بأكملها وفي الاراضي السورية المحتلة، (ومن خلال نشاط احدى فصائلها في الاجواء او في الاراضي غير العربية اطلاقا) الى استنزاف اسرائيل، ولا يزال الاستنزاف الى اليوم هدفا في ذاته لدى المقاومة في السياق الزمني القصير والمتوسط ، ووسيلة في السياق الطويل من وسائل حرب التحرير الشعبية الهادفة الى تحرير فلسطين . وهنا ايضا فان الاستنزاف كان ولا يزال يستهدف في ذهن قيادة المقاومة تحقيق نتائج اقتصادية ونفسية وعسكرية ، وبالتالي سياسية .

سأحاول في هذا البحث ان اقيم نتائج الاختبار العربي لعملية استنزاف اسرائيل مركزا في المقام الاول على النتائج الاقتصادية والبشرية التي يسهل قياسها ويتوفر حولها قسم من المعلومات اللازمة للتحليل . غير انني لن أتجاهل النتائج الاخرى غير الاقتصادية ، خاصة في استخراج بعض الاستنتاجات من مجمل التحليل في ختام البحث . وانني اعتقد ان الحاجة ملحة لان نقيم النتائج بعناية ودقة وموضوعية بالرغم من امتداد وقف اطلاق النار حتى الساعة في الجبهة الغربية*، ومن انخفاض مستوى نشاط المقاومة الفلسطينية

* قدم هذا المقال للنشر في اواخر حزيران (يونيو) ١٩٧١ .